

الإنصات المركزي

المرصد اليومي لقضايا كردستان والعراق والمنطقة والعالم

شؤون عراقية وكردستانية.. شؤون تركية.. شؤون إيرانية.. شؤون سورية.. شؤون عالمية.. روى وبحوث ودراسات

السنة 26 12-3-1994

Website: pukmedia/ensat | Email: ensatmagazen@gmail.com | facebook: [ensatpuk](https://www.facebook.com/ensatpuk)

احتمالات الاستمرار في التصعيد الخارجي

إردوغان والشمال السوري.. ماذا عن الشمال العراقي؟



يومية اخبارية تحليلية، تصدر بشكل ورقي و الكتروني ايضاً منذ الثاني عشر من مارس العام ١٩٩٤ عن مركز الرصد والمتابعة بمكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني، تتناول قضايا كردستان و العراقية واقليمية و عالمية راهنة في عوامل السياسة و مستجداتها اضافة الى آفاق الاحداث والتطورات و اتجاهاتها و غيرها من المجالات التنموية والفكرية والحضارية وما يتعلّق بمحاربة الارهاب والتطرف.

تخدم "الانصات المركزي" في قالبها المطبوعي والإلكتروني الأهداف السياسية والاعلامية و الفكرية للنخبة السياسية والاعلامية وكذلك صناع القرار والباحثين اضافة الى مراكز البحوث والدراسات، في ظل التحديات الراهنة التي فرضتها الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وثورة الاتصالات عبر الاسهام الجاد في المساعدة للاطلاع على ابرز التطورات واحداث الرؤى والدراسات ، بما يعزّز الرؤية الثاقبة ازاء محمل الاحداث بخلفياتها وحاضرها وآفاقها المستقبلية.

وترى السياسة التحريرية للانصات المركزي على دوائر الاهتمام ذات الأولوية للقضايا الكردستانية والعراقية ولذلك تهتم برصد التطورات الاستراتيجية المتعلقة بكردستان والعراق والشرق الأوسط، مع التركيز على الأحداث العالمية المئوية أيضا.

وكذلك ابواب «مرصد الرؤى العالمية» و«آفاق وأبعاد» و«قضايا التطرف والارهاب» و«قضايا الاسلام السياسي» التي تهتم بإلقاء الضوء على الأحداث والقضايا الحيوية محلياً وإقليمياً ودولياً واتجاه التطورات وتأثيراتها عبر اعادة نشر رؤى ودراسات بحثية مختارة ومنشورة في الصحف والمواقع والوكالات العالمية الموثوقة بها.

وتتضمن أبواباً أخرى تتناول شؤون دول معينة بالمنطقة والعالم منها «شؤون أمريكية»، «المرصد التركي»، «المرصد الإيراني»، «المرصد السوري»، «المرصد المصري»، «المرصد الخليجي»، «المرصد الصيني» و«المرصد الروسي» وذلك حسب مستوى التطورات البمجة المتعلقة بذلك الدور، على الساحة الداخلية والخارجية.

للانصات المركزي اصدار فصلي الكتروني لابرز التطورات والرؤى حول كردستان والمنطقة والعالم باسم (المرصد).

تعتمد «الانصات المركزي» في إنجاز أعمالها على العديد من مصادر المعلومات والأخبار، متمثلة في وكالات الأنباء العالمية الكبرى، والصحف اليومية والأسبوعية الصادرة محلياً وفي الدول العربية والعواصم العالمية المهمة، بالإضافة إلى وسائل البث الإلكتروني من خلال شبكة الإنترنت، ومراكز الدراسات وبنوك المعلومات.

وتسعى الانصات المركزي دوماً إلى التميز بالموضوعية والدقة في العمل، والتنوع في الموضوعات.

الانصات المركزي

رصد توثيقي يومي يصدره مركز الرصد والمتابعة بمكتب إعلام الاتحاد الوطني الكردستاني

رئيس التحرير: محمد شيخ عثمان

لقراءة وتحميل العدد يومياً
www.pukmedia.com/ensat
facebook: ensat.puk

هیئة التحریر:
دیاري هوشیار خال
لیلى رحمن ابراهیم
محمد مجید عسکری
شووقی عثمان امین
ھے لو یاسین حسین

الافتراض اللغوي: عبدالله على سعد

المطبعة:
احمد غريب- زيارة جمال

للاشتراك و إرسال مساهماتكم
ail:ensatmagazen@gmail.com
Mobile: 07701564347
العنوان: السليمانية - زنكاري

مرصد اخبار العراق واقليم كردستان

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- حمزة مصطفى : عن الرمادي وأخواتها
 - رائد فهمي : ما المقصود وما المطلوب عند الحديث عن <فرض هيبة الدولة>؟
 - عقد سياسي جديد في العراق
 - مع قلات حصب السلاح بيد الدولة الفاقية

المصد التكمي، والقضية الكردية

- حسني محلی: إردوغان والشمال السوري.. ماذا عن الشمال العراقي؟
 - فشل كارثي لعملية "مخيل النسر-٢" في إنقاذ فريق المخابرات التركية شمال العراق
 - الشعوب الديموقراطي يعرب عن أسفه ويطالب بتحقيق دولي
 - منظومة المجتمع الكردستاني: سياسات تركيا في إبادة الكلد انكسرت على صخرة "غارى"
 - أنقرة تستدعي السفير الأميركي احتجاجا على بيان واشنطن بشأن مقتل ١٣ تركيا
 - البرلمان التركي يشكك في رواية وزير الدفاع حول مقتل ١٣ عسكرياً بالعراق
 - تركيا تنتقم من الأكراد وتشن حملة اعتقالات كبرى ضد قيادات <الشعوب> في ٥ مدن

المرصد السوري لراصد سوريا

- الكشف عن تفاصيل خطة التحالف الدولي لتعزيز قواته في المنطقة
 - بابن والسياسة الأمريكية الخارجية تجاه سودان

الحمد لله رب العالمين

- **فاطمة الصمادي: تبادل الشروط بين طهران وواشنطن: تأجيل الحل والمواجهة معًا**
 - **مهدي خاجي: خامنئي يضع شرطاً مقابل موافقة إيران على استئناف التزاماتها النووية**

المرصد الأمريكي والسياسات الخارجية

- هشام ملحم: بعد ترئدة ترامب.. الحزب الجمهوري إلى أين؟

مرصد الرؤى والقضايا الدولية

- د. خطار أبودياب: التنافس الأميركي – الروسي في الشرق الأوسط في زمن بайдن
 - علاء الدين أبو زينة: من التهديد النووي إلى الوبائي..!
 - د. السيد ولد أنباه: الرئيس في قفص الاتهام

الاتحاد الوطني يعزّي برحيل الدكتور روز نوري شاويس

: PUKmedia-PUKKnow

وجه المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، الاثنين، برقية تعزية الى المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني بوفاة السياسي الكردي روز نوري شاويس. فيما يأتي نص البرقية:

الاخوة في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني

ببالغ الحزن والأسى تلقينا نبأ وفاة الدكتور روز نوري شاويس عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني.

الدكتور روز نوري شاويس كان مناضلاً وسياسياً صاحب تجربة، سخر جل سنوات حياته للنضال والخدمة في المجال السياسي وتنفيذ المهام الحكومية ونافذ على رحيله. ونتقدم اليكم ولجميع افراد عائلة الراحل روز نوري شاويس بأحر التعازي ونشارككم الاحزان، ونبتهل الى الباري عزوجل أن تكون هذه خاتمة احزانكم. انا لله وانا اليه راجعون.

المكتب السياسي

للاتحاد الوطني الكردستاني

* من جهةه أعرب كوسرت رسول علي رئيس المجلس الأعلى السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، عن مواساته وتعازيه برحيل د. روز نوري شاويس.

وجاء في برقية بعث بها لعائلة الراحل:

ببالغ الحزن والأسى تلقينا نبأ وفاة السياسي والمناضل الدكتور روز نوري شاويس عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني.

ان الدكتور روز نوري شاويس سخر حياته في النضال والسياسة من اجل خدمة شعبه. لقد تسنم منصب نائب رئيس الوزراء بعد الانتفاضة، كان صاحب تجربة، سخر جل حياته للنضال والخدمة في المجال السياسي وتنفيذ المهام الحكومية ونافذ على رحيله.

نتقدم الى الاعضاء في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي، ولجميع افراد عائلة الراحل روز نوري شاويس بأحر التعازي ونشارككم الاحزان، ونبتهل الى الباري عزوجل ان تكون هذه خاتمة الأحزان، ويغمد الفقيد بواسع رحمته.

رئيس الجمهورية يعزّي بوفاة الدكتور روز نوري شاويش

المكتب الإعلامي لرئيس الجمهورية :

قدم السيد رئيس الجمهورية الدكتور برهن صالح، يوم الاثنين ١٥ شباط ٢٠٢١، تعازيه بوفاة عضو المكتب السياسي في الحزب الديمقراطي الكردستاني روز نوري شاويش. وفي ما يأتي نص التعزية:

ببالغ الأسى والحزن تلقينا خبر وفاة الدكتور روز نوري شاويش عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني، المناضل ذي التاريخ والشخصية المعروفة للكردستانيين.

بالإضافة إلى دوره الفعال من خلال عائلته المناضلة في السليمانية، ابن المناضل المعروف نوري شاويش ووالدته ناهدة شيخ سلام، كان شخصاً سياسياً ثورياً و وطنياً في مختلف مراحل النضال للخلاص من الدكتاتورية في كردستان والعراق، وبعد سقوط النظام الدكتاتوري الباعثي كان له دور فعال في كتابة الدستور، وتسلم حينها الكثير من المناصب المهمة. وبهذه المناسبة الحزينة أتمنى تعازيه الحارة إلى عائلته وأصدقائه ومحبيه وكل العراقيين، وأتمنى من الله عز وجل أن يسكنه فسيح جناته.

إنا لله وإنا إليه راجعون.

برهن صالح
رئيس الجمهورية

جثمان روز نوري شاويش يوارى الثرى في مصيف صلاح الدين

: K24

ودع إقليم كردستان بمراسم تشيع واسعة، السياسي الكردي البارز روز نوري شاويش الذي توفي الاثنين بعد معاناة مع مرض عضال في أحد مستشفيات أربيل. ووري شاويش الثرى إلى مثواه الأخير في مصيف صلاح الدين قرب أربيل، بحضور عدد غير من المشيعين وسط أجواء حزينة وبحضور الرئيس مسعود بارزاني ورئيس الحكومة مسror بارزاني ورئيس إقليم نيجيرفان بارزاني. وعُرِّي قادة إقليم كردستان بوفاة روز نوري شاويش، ومنهم مسعود بارزاني، ورئيس إقليم كردستان، ورئيس حكومة الإقليم في برقيات تعزية منفصلة. وتوفي شاويش في أحد مستشفيات أربيل عن عمر ناهز ٧٤ عاماً.

ولد عام ١٩٤٧ في السليمانية، وكان والده نوري شاويش شخصية سياسية كردية معروفة. أكمل دراسته الابتدائية متقدلاً بين بغداد وكركوك والموصى وأكمل دراسته الإعدادية في السليمانية، ودخل بعدها جامعة الموصل عام ١٩٦٦، في قسم الهندسة الكهربائية، ثم سافر إلى ألمانيا لإكمال الدراسات العليا هناك وحصل على شهادة الدكتوراة في الهندسة الكهربائية، وثم أصبح رئيساً لجبهة الطلاب الكرد في أوروبا وبعد ذلك التحق بالانتفاضة الكردية عام ١٩٧٩.

تولى الراحل رئاسة برلمان كردستان لغاية ٢٠٠٤، وأصبح ممثلاً للرئيس مسعود بارزاني في مجلس الحكم العراقي في عام ٢٠٠٤، ومن ثم أصبح نائباً لرئيس الجمهورية غازي عجیل الیاور بعد سقوط النظام السابق. بعدها شغل منصب نائب رئيس الوزراء في حكومة إبراهيم الجعفرى في ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠١٠ أصبح نائب رئيس الوزراء مرة أخرى في حكومة نوري المالكي الثانية. وفي عام ٢٠١٤، تم اختياره لشغل منصب نائب رئيس مجلس الوزراء في حكومة حيدر العبادي قبل أن يتم إلغاء تلك المناصب على وقع الاحتجاجات والأزمة المالية.

بارزاني: كردستان خسرت مناضلاً كبيراً

وصف مسعود بارزاني، في برقية تعزية بوفاة القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني د. روز نوري شاويس، الاثنين ١٥ شباط، الراحل بـ"البيشمركة الذي لم يعرف التعب والكلل" وـ"المناضل الوطني والمدافع الصلب عن قيم وأهداف شعب كردستان".

رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، قال ان الراحل كان ذلك المناضل والبيشمركة الذي أدى مهامه بخلاص وعلى اكمل وجه سواء زمن النضال في الجبل او في فترة إدارة واعمار كردستان ومرحلة كتابة الدستور وبناء العراق الجديد وفي العمل السياسي والدبلوماسي ومحاربة الإرهاب. مضيفاً، ان الراحل كرس حياته للنضال من اجل قضية شعب كردستان العادلة وتحقيق اهداف الشعب السامية والدفاع عن الارض والشعب. وكان بيشهمركة جسورةً ووفياً لنهج البارزاني والكردائي. معتبراً رحيله مصاباً كبيراً للجميع، وخسارة كبيرة لشعب كردستان والحزب الديمقراطي الكردستاني. وتتابع، لقد خسرت كردستان قائداً ورجالاً ومناضلاً كبيراً، وخسرت انا الاخ ورفيق العمر والصديق المقرب ورفيق درب عزيز.

وقدم بارزاني تعازيه ومواساته الى عائلة الراحل وقيادة وكوادر وأعضاء ومناصري وأصدقاء ورفاق د. روز نوري شاويس وكل شعب كردستان واحرار العراق والعالم. داعياً الله العلي القدير ان يسكنه فسيح جناته ويلهم الجميع الصبر والسلوان.

"شايس" كان قائداً كبيراً وسياسياً ناجحاً

ونعى رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني، وفاة القيادي الكردي والسياسي البارز روز نوري شاويس، بعد معاناة مع مرض عضال في أحد مستشفيات أربيل. وقال نيجيرفان بارزاني في برقية تعزية ان "نبأ رحيل البيشمركة القائد السياسي المعروف في كردستان وعضو المكتب السياسي في الحزب الديمقراطي الكردستاني الدكتور روز نوري شاويس أحزننا جداً، أوجه تعازি لشعب كردستان واشاطركم الحزن".

واضاف ان "الدكتور روز كائد في البيشمركة شارك في العديد من الملاحم البطولية والانتصارات العسكرية الكبيرة وكان سياسياً ناجحاً ومحاوراً ذا نفس طويل وكان دائم العمل على تحصيل حقوق شعب كردستان". واكد رئيس الاقليم ان الراحل كان له دوراً كبيراً في إقليم كردستان وعلى مستوى العراق كله.

كردستان فقدت سياسياً ومناضلاً كبيراً

مع بالغ الأسف والأسى، أحزنني حزناً عميقاً نبأ وفاة البيشمركة الشجاع والقيادي البارع السياسي الكردستاني المعروف والمناضل الكبير وعضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني الدكتور روز نوري شاويس، إن للدكتور روز وعائلته الوطنية دوراً بارزاً ومشهوداً في الحركة التحريرية لشعب كردستان، وبرحيله تكون كردستان قد فقدت سياسياً ومناضلاً كبيراً ومتربساً لطالما كان مدافعاً قوياً عن حقوق شعب كردستان في جميع مناصبه ومسؤولياته المهمة في إقليم كردستان والعراق، وكان نمودجاً للإخلاص.

وبهذه المناسبة الأليمة، أتقدم بخالص العزاء إلى الرئيس بارزاني وقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني وأعضائه، وأعزني نفسي وعائلته المناضل الكريمة، متضرعاً إلى الباري عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته وأن يلهمنا جميعاً الصبر والسلوان.

وستبقى ذكراه ونضاله وتضحياته حية وخالدة في وجداننا إلى الأبد.

مسرور بارزاني

رئيس حكومة إقليم كردستان

تأكيدات على أهمية حسم المسائل العالقة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية

إعداد: الانصات المركزي:

استقبل رئيس الجمهورية الدكتور برهن صلاح، الاثنين ١٥ شباط ٢٠٢١، وفد إقليم كردستان برئاسة نائب رئيس حكومة الإقليم قوباد طالباني، وحضور نائب رئيس مجلس النواب بشير الحداد ووزير الخارجية فؤاد حسين.

وتناول اللقاء أهمية تعزيز الجهود والحوارات للوصول إلى حلول جذرية للمسائل العالقة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية ومن بينها ملف الموازنة، وضرورة تأمين حقوق ومصالح المواطنين وعدم زجها في المسائل السياسية.

وأكّد رئيس الجمهورية، أهمية اعتماد الحوار الجدي والرغبة المشتركة لإيجاد الحلول للمسائل العالقة وفقاً للدستور وبما يحقق مصالح جميع المواطنين، مشيراً إلى أهمية حسم مسألة رواتب موظفي الإقليم إلى جانب المسائل المالية الأخرى العالقة، وبما يحفظ حقوق الشعب العراقي من المواطنين والموظفين والمتقاعدين بما في ذلك إقليم كردستان.

طالباني والعامری يؤکدان ضرورة حفظ حقوق الجميع في الموازنة

هذا واجتمع رئيس الوفد الكردي المفاوضون قوباد طالباني نائب رئيس إقليم كردستان والوفد المرافق له مع هادي العامری رئيس تحالف الفتح، مساء الاثنين في العاصمة بغداد.

ويأتي اللقاء ضمن اللقاءات التي يعقدها وفد حكومة إقليم كردستان برئاسة قوباد طالباني في إطار زيارته إلى بغداد لاستكمال الحوارات بشأن حصة الإقليم في مشروع قانون الموازنة الاتحادية للعام ٢٠٢١.

وبعد طالباني والعامری خلال اللقاء آخر المستجدات السياسية في العراق، حيث شدد الجانبان على ضرورة إيجاد حلول جذرية للمسائل العالقة بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية.

وبعد الجانبان أيضاً مشروع قانون الموازنة الاتحادية واتفقاً آراؤهما على ضرورة حسمها على أساس الدستور والقانون، وبما يحفظ حقوق الجميع.

قوباد طالباني يجتمع برؤساء الكتل الكردستانية

هذا وعقد رئيس الوفد الكردي المفاوضون قوباد طالباني نائب رئيس حكومة إقليم كردستان والوفد المرافق له إلى بغداد اجتماعاً مع رؤساء الكتل الكردستانية في مجلس النواب.

وقالت عضو كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني النائبة ريزان شيخ دلير في تصريح خاص لـ PUKmedia، يوم الاثنين ١٥/٢/٢٠٢١، إن وفد حكومة إقليم كردستان الذي يرأسه قوباد طالباني نائب رئيس الحكومة عقد اجتماعاً مع رؤساء الكتل الكردستانية وجرى خلال الاجتماع بحث عملية اقرار قانون الموازنة الاتحادية للعام الجاري.

وأضافت النائبة ريزان شيخ دلير أن قوباد طالباني ورؤساء الكتل الكردستانية أكدوا خلال الاجتماع ضرورة إقرار الموازنة وتحديد حصة إقليم كردستان كما جاء في مشروع القانون المقدم من الحكومة والمتضمن مادتين تتعلق بحصة الإقليم، مشيرة إلى أن رؤساء الكتل الكردستانية أكدوا وحدة الصف حالاً الحوارات بشأن حصة الإقليم في الموازنة.

نائبة كردية: تمرير الموازنة بلا توافق تهدىء للشراكة

من جهتها أكدت النائبة عن كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني ديلان غفور الاثنين، ان تمرير الموازنة دون التوافق مع اقليم كردستان، يهدى مبدأ الشراكة وفق الدستور العراقي.

واوضحت النائبة ديلان غفور في تصريح صحفي، ان "عدم تمرير الموازنة بالتوافق يهدى مبدأ الشراكة في الدستور، مشيرة، الى ان هناك كتل نيابية تحاول تمرير الموازنة بالاغلبية وليس بالتوافق". واضافت ان "اللجنة المالية النيابية تواصل اجتماعاتها للتصويت على مشروع قانون الموزانة الاتحادية لعام الجاري"، لافته الى ان "جسم المشاكل بين حكومتي الاتحادية والاقليم ربما سيكون في اللحظات الاخيرة بالتوافق".

على صعيد متصل قال النائب شيروان ميزرا عضو اللجنة المالية النيابية في تصريح صحفي سابق، ان "الوفد المفاوض لحكومة اقليم كردستان سيعجتمع مع النواب الكرد في اللجنة المالية النيابية" مضيفاً ان "الاجتماع سيتناول المواد الخاصة بحصة اقليم كردستان من الموزانة الاتحادية لعام ٢٠٢١".

يشار الى ان اللجنة المالية النيابية قد عقدت خلال الايام الماضية ٦ اجتماعاً بشأن مسودة مشروع قانون الموزانة المالية وتمكنت من اجراء تعديلات عديدة وخفض مبلغها الكلي بنحو ٤٠ ترليون دينار.

رئيس الجمهورية: دول المنطقة أمام مسؤولية كبيرة في تجاوز الأزمات

المكتب الاعلامي لرئيس الجمهورية:

استقبل رئيس الجمهورية الدكتور برهن صالح، الاثنين ١٥ شباط ٢٠٢١ في قصر السلام ببغداد، السفير السوري لدى العراق سطام جدعان الدندج.

وجرى، خلال اللقاء، بحث العلاقات المشتركة بين البلدين والشعبين الشقيقين اللذين تجمعهما روابط تاريخية واجتماعية وثيقة، وأهمية العمل على تطويرها بما يخدم أمن واستقرار ومصالح البلدين.

وأكَّد رئيس الجمهورية أن المجتمع الدولي ودول المنطقة أمام مسؤولية كبيرة في تجاوز الأزمات والتوترات في الشرق الأوسط، لافتاً إلى ضرورة تعاضد الجهود وإيجاد حوارات مشتركة لتأكيد دعائم الاستقرار الإقليمي، مشيراً إلى أن استقرار المنطقة مرتبط باستقرار العراق وسوريا، ودعم مسارات التعاون والتكامل بين بلدان المنطقة.

ويؤكد أهمية النهوض بالصور الثقافية وتأهيل المعالم الحضارية

استقبل رئيس الجمهورية الدكتور برهن صالح،اليوم الاثنين ١٥ شباط ٢٠٢١ في قصر السلام ببغداد، وزير الثقافة والسياحة والأثار حسن ناظم الذي قدم شرحاً لسيادته عن سير عمل الوزارة وخططها المستقبلية بشأن العمل الثقافي في البلد، والصعوبات والعرقلات التي تواجهها في هذا الصدد، حيث شدد السيد الرئيس على ضرورة تذليل هذه الصعوبات ودعم كل ما من شأنه تطوير القطاع الثقافي في البلد.

وأكَّد رئيس الجمهورية أهمية مواصلة العمل ودفع عجلة الثقافة في البلد في مختلف الاختصاصات الفنية، والنهوض بالصور الثقافية، ودعم الشباب الموهوبين الذين يثبتون جدارتهم الفنية في مختلف المجالات، مشيراً إلى ضرورة مواصلة العمل لتأهيل وترميم المعالم التراثية والحضارية، والتي تعتبر السجل التاريخي لمكانة البلد العريقة، وأهمية تعريفها وتقديمها إلى المجتمع الإنساني ودعم قطاع السياحة في البلد.

الرئيس العراقي السابق الدكتور فؤاد معصوم:

تسوية الخلافات بين الأقليم وبغداد تحتاج إلى محاولة جادة من الطرفين

روداو:

أكَد رئيس الجمهورية العراقِيُّ السابق، فؤاد معصوم، الإثنتين، تسوية الخلافات بين بغداد وأربيل تحتاج إلى "محاولة جادة من الطرفين معاً من أجل معالجة المعوقات"، مشيراً إلى عدم قدرة أي طرف على الاستغناء عن الآخر.

وقال معصوم في مقابلة مع شبكة روداو الإعلامية إن مسؤولي بغداد "بحاجة إلى إقليم كردستان ولا يمكنهم تهميشه، لكن علينا نحن أيضاً إبداء بعض المرونة، فمرونتنا هذه ستدفعهم إلى الشيء نفسه، لكن حينما يبدي طرف موقفاً متزمناً فإن الآخر سيقدم على الأمر ذاته". وأوضح أن "حقيقة الأمر هي أنهم غير قادرين على إصلاح الوضع بدوننا نحن في كردستان، وبالمقابل نحن أيضاً لا نستطيع تجاهلهم أو نظن أن بإمكان (الديمقراطي والاتحاد) مع الأطراف الأخرى في كردستان وضع كل شيء تحت أيدينا، كلانا بحاجة إلى الآخر وأن نصل لموقف موحد وأن نعالج مشاكلنا عن طريق الحوار".

وفيما يأتي نص المقابلة:

روداو: ما تعليقكم حول وفاة د. روز نوري شاويش كونكم كنتم أحد المقربين منه؟

د. فؤاد معصوم: لا شك أن د. روز كان من الشخصيات البارزة التي عرفت بياخاصلها للشعب وكان يسعى دائماً من أجل إدامة السلام والعلاقات الطيبة بين القوى الموجودة في كردستان العراق، وأن تكون لدينا مواقف موحدة تجاه أي مسألة مستجدة، وأن نعالجها، لذا فإن رحيله يترك فراغاً واضحاً.

* متى وأنت تعرفون روز نوري شاويش؟ وما هي مراحل عملكم معاً؟

- كان يدرس في ألمانيا وأتنا في القاهرة، لم تكن قد التقينا سابقاً، لكنه كان معروفاً بأنه نجل مناضل كردي كبير، وحينما بدأنا بالعمل بعد زوال النظام السابق كنا نتعاون معاً في الكثير من المجالات، فعلى سبيل المثال في أول كابينة حكومية في إقليم كردستان كنت رئيساً للحكومة وكان هو نائب رئيس الحكومة ويشغل منصب وزير الداخلية أيضاً، ولم تصادرنا أي مشكلة في اجتماعات مجلس الوزراء وكانت الأمور تسير بسلامة وبشكل مناسب، رغم أنها كانت أياماً عصيبة وسيئة، لكننا استطعنا من خلال التعايش القائم بيننا التغلب على الكثير من المشاكل.

* حينما كان الراحل نائباً لكم في الكابينة الحكومية الأولى بإقليم كردستان، هل كنتم تلمسون منه الانحياز نحو الولاء الحزبي أم أنه كان يؤدي مهامه الحكومية على الوجه المطلوب؟

- لم يحصل بيننا أي خلاف، لكن لا بد من الإشارة إلى حجم التنسيق العالي بين هاتين القوتين السياسيتين لهذا لم نكن نواجه أي مشكلة، وكان التعاون الوثيق موجوداً على المستويات الأرفع منا، ونحن كنا قادرين على إدامة التنسيق في المستويات التالية وأن يمضي العمل على ما يرام.

* حينما كنتم رئيس التحالف الكردستاني في البرلمان العراقي وكان هو في بغداد أيضاً، ماذا كان موقف د. روز من حقوق شعب إقليم كردستان؟

- لا أتذكر أنه كان هناك أي خلاف بيني وبين د. روز، حيث كنا نحمل لبعضنا احتراماً متبادلاً، وحينما كنت رئيساً مؤقتاً للبرلمان، كان يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية، وعندئذ أيضاً كان هناك تنسيق تام بيننا،

وكنا في الكثير من المرات نعقد اجتماعات بين كتلتنا من أجل بحث العمل المشترك دون التفريق بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي وبقي هذا التنسيق قائماً حينما أصبحت رئيساً لكتلة التحالف الكردستاني.

* من منطلق كونكم رئيس الجمهورية السابق، كيف تنظرتون إلى المشاكل العالقة بين أربيل وبغداد؟

- إذا لم تكن هناك محاولة جادة من الطرفين معاً من أجل معالجة المعوقات التي تواجهنا فإن شعب إقليم كردستان سيصاب بضرر كبير، وهذا الضرر سيطال القوى السياسية أيضاً، وخاصة القوتين الرئيسيتين (الديمقراطي والاتحاد الوطني)، لكنني شخصياً أؤمن بأن الوقت قد حان لكي نضع هذا الصراع جانباً وأن نسعى جميراً أن نمضي على نهج الكردياتي (نسبة إلى الحس القومي) وأن نحاول تصفيير مشاكلنا لأنها طالما بقيت فإن بمقدور المتربصين أن يدقوا أسفين الفرقة بيننا وجعل العلاقات تسير نحو المزيد من التدهور.

* ما هي رسالتكم لإنهاء الخلافات بين الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني؟

- لا يوجد سبب يذكر للانقسام، بل يجب أن يجلس الطرفان معاً وعلى مستوى رفيع، ويسبقه تحديد أوجه الخلاف على صعيد أدنى قليلاً، يليها اجتماع رفيع المستوى لتسوية كل المشاكل الموجودة، لأنها طالما بقيت عالقة ستستمر المحاولات الخارجية من أجل مقاومة الخلافات وأن تكون أكثر تأثيراً على سياسة الطرفين، لذا يجب أن نعمل كلانا بإخلاص على تسوية الخلافات في النهاية، كل طرف منها بالذات عن الآخر، ويمكنهما معاً وبالتنسيق مع القوى الأخرى، تحسين وضع كردستان والمضي به نحو الأمام، وحينها لن تستطيع أي جهة دخيلة زعزعة علاقاتنا.

* هل تتوقع أن تصل الكتل الكبيرة في البرلمان العراقي إلى اتفاق مع إقليم كردستان أم أنها لم تعد بحاجة إلى ذلك؟

- هم بحاجة إلى إقليم كردستان ولا يمكنهم تهميشه، لكن علينا نحن أيضاً إبداء بعض المرونة، فمرونتنا هذه ستدفعهم إلى الشيء نفسه، لكن حينما يبدي طرف موقفاً متزمناً فإن الآخر سيقدم على الأمر ذاته، وإلا حقيقة الأمر هي أنهم غير قادرين على إصلاح الوضع بدوننا نحن في كردستان، وبال مقابل نحن أيضاً لا نستطيع تجاهلهم أو نظن أن بإمكان (الديمقراطي والاتحاد) مع الأطراف الأخرى في كردستان وضع كل شيء تحت أيدينا، كلانا بحاجة إلى الآخر وأن نصل لموقف موحد وأن نعالج مشاكلنا عن طريق الحوار.

رئيس السلطة القضائية في إيران ينشر رسالة في ختام زيارته إلى العراق

ناس نيوز:

نشر رئيس السلطة القضائية الإيرانية إبراهيم رئيسى، الإثنين، رسالة، عقب اتمام زيارته إلى العراق. وقال رئيسى في نص رسالته "أتقدم بالثناء الجميل للعراق حكومة وشعباً، ولاسيما الرئاسات الأربع على حسن ضيافتهم في زيارتنا الأخيرة إلى العراق الحبيب". وأضاف: نجدد العهد بأن الشعبين الإيراني والعراقي سيحملان رياة القائدين الشهيدين سليماني والمهندس، وسينتقمون من قتلتهم ولن يسمحوا ببقاء الاحتلال الأمريكي في منطقتنا".

وتابع، "كما أؤكد لكم بأن الجمهورية الإيرانية ستبقى إلى جانب العراق القوي المستقل". وأجرى رئيسى والوفد المرافق له، في وقت سابق، زيارة إلى العاصمة بغداد، تلبية لدعوة رئيس مجلس القضاء الأعلى العراقي. وذكر إعلام مجلس القضاء في بيان، أن "رئيس الادعاء العام القاضي سالم محمد نوري استقبل رئيس السلطة القضائية في جمهورية إيران الإسلامية آية الله السيد إبراهيم رئيسى والوفد المرافق له في مطار بغداد تلبية لدعوة السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى وحضر مراسم الاستقبال رئيس هيئة الاشراف القضائي القاضي جاسم محمد عبود رفقة عدد من القضاة".

المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي: ليتوقف العدوان التركي في الحال

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية:

تابعنا باهتمام وقلق شديدين استمرار الجيش التركي في التوغل داخل الأراضي العراقية وانتهاك سيادة بلادنا، وتعریض المواطنين والمزارعين فيإقليم كردستان، خاصة في المناطق الحدودية، إلى مخاطر جمة وكثير من الخسائر البشرية والمادية.

ان تركيا باعمالها المستنكرة هذه تنتهك كل الأعراف والقيم الدولية وعلاقات الجوار بين البلدين، في وقت يدعى فيه حكامها انهم يتطلعون إلى دعم الامن والاستقرار في العراق عامه والإقليم خاصة، وإلى إقامة علاقات متطرفة مع بلدنا.

وبالقدر الذي تتحمل فيه تركيا المسؤلية الأولى عن الانتهاكات المتكررة، فإن على المجتمع الدولي والأمم المتحدة التحرك لادانة هذا العدوان والمطالبة بوقفه. كما يتوجب ان تقوم الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم بواجبهما في هذا الشأن، والعمل بمختلف الطرق والوسائل المنسجمة مع القانون الدولي، لحماية أرواح مواطنينا وممتلكاتهم ومزارعهم ووقف هذه الانتهاكات السافرة.

ان صمت الحكومتين، الاتحادية وفي الإقليم، غير مبرر ولا مقبول في اية حال، وإن من واجبهما الرفض المطلق لقيام تركيا، او اية دولة أخرى، بحل مشاكلها الداخلية على حساب بلدنا وامنه واستقراره، ومن خلال تروع مواطنيه وانتهاك سيادته ومصادرة قراره الوطني المستقل.

من جانب آخر فإن الأولى بالحكومة التركية ان تندم جسور التفاهم والحوار مع معارضيها، بمن فيهم القوى السياسية التي تسعى لضمان حقوق شعب كردستان في تركيا، وإن توفر الحرية والديمقراطية الحقة و تستجيب لارادة الناس، لا ان تلجأ إلى العمليات العسكرية وسياسة الأرض المحروقة وتغييب المناضلين والناشطين في السجون والمعتقلات.

ويقينا ان قضايا الشعوب العادلة ستبقى حية، ولن تخمد نيران المدافعين والطائرات ولا القتل والاعدام ومصادرة حقوق الانسان.

والاليوم وتركيا تکشر عن المزيد من انيابها وتلوّح بامكانية دخول قواتها إلى سنمار، يتوجب العمل على قطع طريق مخططاتها، والسعى إلى إعادة الأوضاع الطبيعية في سنمار، وانصاف الضحايا من أهل المنطقة وتعويضهم وإطلاق حركة البناء والاعمار فيها، وابعادها عن الصراعات السياسية والتدخلات الخارجية، وحل الأمور لمصلحة مواطني سنمار، والايزيديين منهم خصوصا، بما يخفف من جراهم وألامهم ومعاناتهم، إلى جانب بذل المزيد من الجهد للكشف عن مصير المختطفات والمختطفين.

اننا إذ نجدد ادانتنا واستنكارنا للعدوان التركي السافر، نطالب الحكومة التركية بایقاف عملياتها العسكرية وسحب قواتها من أراضينا واحترام سيادة العراق وحرمة أراضيه.

← رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

حمراء مصطفى: عن الرمادي وأخواتها

صحيفة (الصباح) :

يجري الحديث كثيراً عن حملة الإعمار في عموم مدن محافظة الأنبار، بدءاً من مدينة الرمادي مركز المحافظة، الصور والفيديوهات التي كثيرة مانطلع عليها تعطي فكرة عن التطور العمراني اللافت للنظر الحاصل هناك، وحين توضع الرمادي وبعض أقضيتها في مجال المقارنة مع باقي محافظات العراق، فإنها تتتفوق على معظمها بدءاً من العاصمة بغداد، وتقارن في الغالب بمحافظات إقليم كردستان.

ارتباط نهوض الأنبار بمحافظتها السابق رئيس البرلمان الحالي محمد الحلبوسي، بالرغم من قصر الفترة التي عمل فيها محافظاً. ومع أن هناك جدلاً في الغالب سياسي حول بدايات عمليات الإعمار أو في ما إذا كان بطل النهوض الحلبوسي أو غيره، فإن هناك من ينكر وجود أي عملية إصلاح أو إعمار أو تنمية، وكل طرف حساباته أو ربما رؤيته لما ينبغي أن يكون عليه الإعمار، ففي النهاية هناك من نظر إلى دبي نفسها على أنها مجرد «زرق ورق».

واقع الحال في الأنبار وخصوصاً الزوار من خارج المحافظة، يشير إلى أن هناك حملة نهوض وإعمار لافتة جداً بالقياس إلى سواها من المدن والمحافظات في عموم العراق، ربما مدينة البصرة التحقت بمدن الأنبار مثلما تقول الصور والفيديوهات، والفضل في ذلك يعود إلى محافظها أسعد العيداني، بالرغم من أنني لم أزرت البصرة ومن ثم فإن الشهادة تبقى غير مكتملة، طالما لم تقرن بما يحصل على أرض الواقع. وبينما كنت غالباً أعلق بحيادية حول ما رأه من صور وفيديوهات عن الأنبار، فإن زيارتي الأخيرة لها قبل يومين منحتني قدراً كبيراً من الثقة أن أدللو بدلوبي بما رأيته.

الزائر من خارج المحافظة غالباً ما يكون منظوره محايدها لما يراه، خصوصاً في ما يتعلق بمجال المقارنة بين ما يجري في الأنبار من حملة إعمار وبين العاصمة بغداد أو محافظات ومدن عراقية أخرى. فالمداخل جميلة والشوارع في الغالب نظيفة والمساحات الخضراء معتنى بها، الأضوية ترافقك في حال كنت عائداً ليلاً حتى بين الأقضية، التي تفصل بينها مساحات شاسعة لكنها تبقى مضاءة، هذه الأضوية أنا شخصياً لا أشاهدها ليلاً في شارع المطار ببغداد مع أنه يفترض أهم شارع في العاصمة وسفيرها إلى العالم.

رائد فهمي*

ما المقصود وما المطلوب عند الحديث عن «فرض هيبة الدولة»؟

صحيفة (طريق الشعب) البغدادية:

تتكرر على لسان قادة الكتل السياسية المتنفذة، مطالبة حكومة الكاظمي بفرض هيبة الدولة. وقد تصاعدت هذه المطالبة اثناء الانتفاضة الشعبية والاحتجاجات والاعتصامات التي رافقتها، وكانت تعني ضمناً وعملياً دعوة الحكومة الى تشديد ملاحقتها للمحتجين والناشطين وتفكيك وانهاء الاعتصامات السلمية، وهو ما تم فعلاً على يد اجهزة حكومية وغير حكومية تحت مبررات وعناوين مختلفة.

من الناحية المفاهيمية الدقيقة تعتمد هيبة الدولة على قدرتها وفاعلية مؤسساتها في إنفاذ القانون بدون تمييز وانحياز، على جميع المواطنين وعلى كامل التراب الوطني ووفقاً للدستور. ويفترض هذا وجود مؤسسات دولة مدنية وعسكرية قوية متماسكة وذات كفاءة، وتحظى بشقة واحترام المواطن، وهو ما لا يتوافر حالياً.

فالدعوة الى تعزيز هيبة الدولة لا بد ان تقترب بالعمل الجدي في محورين:

الاول، محور التصدي الى مسببات وعوامل ضعف الدولة وتشظي بنائها، والقضاء على الفساد والبيئة السياسية والادارية والامنية الحاضنة له ولمنظوماته المتغلغلة في جميع مفاصل الدولة، ووضع حد لكل نشاط ينال من الوظائف السيادية الحصرية للدولة.

والمحور الثاني، يتمثل في توفير مقومات العيش الكريم للمواطن المحاصر بالأزمات المعيشية. بتعبير اكثـر ملموسـية، لا يجوز اختزال فرض هيبة الدولة بالبعد الامني والقسري، كما يستدل من بعض الطرـوحـاتـ. ذلك انه يعني ايضاً نبذ نهج المحاصـصةـ المقـيـتـ الذي أدى الى تقـاسمـ الدـولـةـ بينـ الكـتلـ المـتـنـفـذـةـ، وتحـولـ الـوزـارـاتـ وـالمـؤـسـسـاتـ الىـ اـقـطـاعـيـاتـ، تستـحوـذـ عـلـىـ موـارـدـهـاـ الـكـتـلـةـ السـيـاسـيـةـ المـسيـطـرـةـ عـلـيـهـاـ.

كما يعني المحاربة الحازمة للفساد والفسدين، وحل اللجان الاقتصادية للأحزاب المتنفذة، ومنع أي تدخل لها في ادارة الدولة، واتخاذ اجراءات عقابية صارمة ازاء ظاهرة بيع المناصب الحكومية المدنية والعسكرية واسعة الانتشار، وإعداد معالجات لمشكلة البطالة لاسيما بين الشباب، ووضع خدمات التعليم والصحة والكهرباء في مقدمة اولويات الحكومة وتخصيصاتها، والسعى الجاد لحصر السلاح بيد الدولة، واصلاح الاجهزة الامنية، بما يضمن وحدة عملها ورفع مستوى أدائها على اساس المواطنة والدستور.

*** سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي**

عقد سياسي جديد في العراق

افتتاحية نشرة "أخبار الساعة":

يمرّ العراق الشقيق بمرحلة انتقالية مهمة، وتبعد الحاجة ماسةً إلى بناء توافق وطني جيد يحدد أولويات السياسة الداخلية والخارجية بما ينسجم مع المصالح الخاصة في العراق وأولوياته الوطنية، ورغبة شعبه في تحقيق الاستقرار والحصول على مستوى لائق من الحياة الكريمة لكل العراقيين، ويجب أن يبني هذا التوافق من دون تدخل خارجي من أي طرف كان، حيث عانى العراق خلال السنوات الماضية العديد من التدخلات الخارجية التي حالت دون تحقيق الاستقرار المنشود، وجعلت منه بيئة خصبة للفوضى والاضطرابات الأمنية.

وقد أكد الرئيس العراقي، برهم صالح، خلال الاحتفال بيوم الشهيد، يوم السبت، أن العراق أمام مفترق طرق "إما العودة إلى الوراء بنزاعات واصطفافات مذهبية وقومية، وإما التقدم نحو بناء الدولة وحفظ سيادتها وفرض القانون على الجميع. وأضاف أن ما يجري في المنطقة والعالم من تحولات جذرية، وما يطمح إليه شعبنا، يتطلبان مثلاً التكاتف، وعدم السماح بجعل العراق ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية. ولعل أهم ما أكدته صالح هو قوله «إن الحاجة باتت ماسةً لمراجعة مجمل العملية السياسية، والتأسيس لعقد سياسي جديد، يتضمن تصحيح المسارات، ويلبي طموحات الشعب».

ويبدو أن هذا الهدف المتمثل في ضرورة بناء عقد سياسي جديد في العراق، أو ما يُطلق عليه إعادة بناء الدولة، هو محل اتفاق عام من قبل قادة الدولة، أو ما يسمى الرئاسات الثلاث، وكذلك قادة القوى السياسية كافة، وهو ما يمكن تأكيده من خلال الاستشهاد بما ورد من كلمات خلال الاحتفال المذكور، حيث قال مصطفى الكاظمي، رئيس الوزراء العراقي إن «الحكومة تحاول استعادة منهج الدولة وثقة المواطنين». وأضاف: أن «الشعب العراقي كان قد وصل إلى اليأس من إمكانية أن تنجز الدولة التزاماتها أمام شعبها، ولذلك عملنا على بناء الدولة». من جانبه، أكد عمار الحكيم، زعيم تيار الحكم، أنه «من الضروري بلورة عقد سياسي واجتماعي جديد، بإزالة التراكمات والمخاوف الاجتماعية، وتوسيع دائرة المشاركة السياسية».

وتعدم دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تدرك قيادتها الرشيدة الأهمية البالغة للعراق كركن ركين في المنظومة العربية، كل الجهود الرامية إلى إعادة الاستقرار إليه وتمكن شعبه من تحقيق طموحاته في العيش الكريم. وقد استقبل صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، يوم الخميس الماضي، الدكتور برهم صالح رئيس جمهورية العراق الشقيق، الذي قام بزيارة عمل إلى الدولة، حيث تم بحث العلاقات الأخوية بين البلدين، إضافة إلى عدد من القضايا والمواضيع الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وقد أكد سموه حرص دولة الإمارات على تحقيق استقرار العراق وأمنه، وصون سيادته ووحدته ومكتسباته. وشدد سموه على العمق العربي الاستراتيجي للعراق، مؤكداً أن العراق الشقيق ركيزة أساسية من أسس العمل العربي المشترك.

لقد عانى العراق كثيراً التناحر الطائفي وغلبة الولايات دون الوطنية التي عملت على إذكائها أطراف خارجية" الأمر الذي كانت له تداعياته السلبية على الصعد كافة، وقد حان الوقت لتجاوز هذا الوضع من خلال عقد سياسي جديد يرسخ مشاركة كل القوى السياسية والمجتمعية في بناء وطنها، ولا يقصي أياً من هذه القوى.

*يصدرها مركز الإمارات للبحوث الاستراتيجية

معرقلات حصر السلاح بيد الدولة العراقية

إضفاء الشرعية العقائدية على الميليشيات عقد مهمة الحكومة

andalbinet عربية:

أحمد السهيل*: تمت دعوات حصر السلاح بيد الدولة في العراق إلى سنوات بعيدة، حيث شهدت البلاد بعد الغزو الأميركي ظهور العديد من الميليشيات المدعومة من قبل قوى سياسية رئيسية ودول إقليمية، وعلى الرغم من تعهد رؤساء الوزراء المتعاقبين بحسم هذا الملف، إلا أن أي خطوات جدية في هذا السياق لم تتخذ حتى الآن.

ولعل ما يعقد إمكانية حصر السلاح هو أنه بات منصة للكسب السياسي والاقتصادي لكتل برلمانية رئيسة، حيث يرى مراقبون أن وجود تلك القوى وتأثيرها على المشهد العراقي مرتبط بشكل وثيق بامتلاكها ميليشيات مسلحة. كما يبرز تحد آخر يتعلق بالدعم الكبير الذي توفره إيران لتلك الجماعات. وسبق أن أعلن قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني إسماعيل قآاني، خلال زيارة قام بها إلى العراق في يونيو (حزيران) ٢٠٢٠، وللقائه مع قيادة "الحشد الشعبي"، أن "الحشد حشد عراقي"، وأن طهران تدعم هذا الحشد وترفض أن ترتجّ بنفسها في الخلافات الداخلية، بل تسعى إلى تقويب وجهات النظر إن طلب منها. كما أكد رفض بلاده التدخل بأي شكل من الأشكال في الشؤون العراقية.

وسيلة ضغط سياسي

تضخم نفوذ الميليشيات المسلحة الموالية لإيران خلال السنوات الماضية، وتحديداً بعد وصول رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي، إذ يصنف مراقبون تلك الفترة على أنها مثلت ربيع سيطرة الجماعات المسلحة على الدولة.

وشهدت العاصمة بغداد أكثر من استعراض لتلك الجماعات المسلحة خلال الفترات القليلة الماضية، كان آخرها لـ "سرايا السلام" التابعة لزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر قبل أيام، الذي أثار جدلاً واسعاً في الأوساط العراقية. وفي يونيو (حزيران) ٢٠٢٠ اقتحم مسلحون تابعون لـ"كتائب حزب الله" المنطقة الخضراء، على خلفية اعتقال ما عرف حينها بـ"خلية الكاتيوشا".

وفي ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٢٠، دفعت الفصائل المسلحة الموالية لإيران بسيارات رباعية الدفع إلى شوارع العاصمة، فيما سربت منصاتها الإعلامية أنباءً عن سقوطها بيد الفصائل، على خلفية اعتقال قائد قوة الصواريخ في ميليشيا "عصائب أهل الحق". وتشير كل تلك المعطيات إلى أن الأحزاب التي تمتلك جماعات مسلحة لن تتخلّى عن سلاحها بسهولة، خصوصاً أنه يمثل المدخل الرئيسي لنفوذها على الدولة.

تهديد نزاهة الانتخابات

ولعل أحد أهم الأسباب التي حُفِّزَت انتفاضة أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٩ العراقية، هو توسيع نفوذ الميليشيات المسلحة على حساب الدولة، حيث تضمنت مطالب المحتجين ضرورة حصر السلاح بيد الدولة كركن أساس قبل الشروع بأي انتخابات مقبلة.

ويركز ناشطو الحراك الاحتجاجي على مفهوم الأمان الانتخابي، إذ يرون أن أي انتخابات ستجرى في ظل استمرار سلاح الميليشيات لن تكون نزيهة، فضلاً عن المخاوف من عمليات اغتيال وترهيب تمارسها تلك الجماعات عليهم. ويقول الباحث في الشأن السياسي أحمد الشريفي إن الإشكالية الرئيسة التي تعيق حسم ملف حصر السلاح تتعلق بـ"إدراك الأحزاب ذات الأذرع المسلحة أنها غير مقبولة جماهيرياً وإقليمياً ودولياً، وبالتالي فإن قوتها ونفوذها يرتبطان بقوة أدرعها المسلحة وليس رصيدها الجماهيري".

وبحسب الشريفي، ترتبط الإشكالية الأخرى "بالمخاصمة التي تعيق إمكانية التوصل إلى حسم في هذا الملف"، مبنيةً أنها "أخضعت كل رؤساء الوزراء السابقين لإملاءات الأحزاب".

ويرى الشريفي أن "موقف المرجعية الدينية في الأشهر الماضية الذي أدى إلى ربط الألوية التابعة لها في الحشد الشعبي بالقائد العام للقوات المسلحة، مثل تمهيداً لخطوات حكومية جريئة في هذا السياق"، لافتاً إلى أن "المرجعية كانت تطمح إلى أن يكون صانع القرار السياسي قوي وجريء في التمرد على الأحزاب". ويتابع أن "لجوء رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي إلى خيار التحرب والدخول في المعركة الانتخابية يعرقل إمكانية حسم هذا الملف، لأنَّه سيُدفع إلى صياغة تسويات مع الأطراف السياسية الأخرى".

ال انعكاسات محلية ودولية

عدم حسم ملف السلاح المنفلت قبل الانتخابات المقبلة "ستكون له انعكاسات كبيرة على المستوى المحلي"، كما يعبر الشريفي، الذي يشير إلى أن هذا السلاح "ربما يحفز الصدام بين الأحزاب قبيل الانتخابات ويزيد من احتمالية نشوب صراع يهدد السلم الأهلي"، مبيناً أن "بواشر هذا الأمر كانت واضحة من خلال الاستعراض الأخير للتيار الصدري".

أما على الصعيد الدولي، فيعتقد الشريفي أن "المجتمع الدولي بات ينظر بحذر إلى المعضلة العراقية، خصوصاً ما يتعلق بالسلاح المنفلت، واحتمالية أن يحول البلد بؤرة لتهديد الأمن والسلم الدوليين ومساحة خصبة لعودة نشاط تنظيم داعش"، مشيراً إلى أن "التأخر في الرد على طلب العراق بمراقبة الانتخابات المقبلة، يعني أن الإرادة الدولية قلقة من عدم وجود ضمانات لنجاح ذلك". ويتابع أن "ما جرى في استعراض سرايا السلام لا يقرأ بشكل عابر من قبل الإرادة الدولية، حيث تم تحديد كل المؤسسات الضامنة للتداول السلمي للسلطة، ولم تبد القوات الأمنية أي رد فعل مقابل تحكم التيار الصدري بالشارع لساعات طويلة"، لافتاً إلى أنه "لا توجد ضمانات بعدم تكرار هذا المشهد خلال الانتخابات المقبلة".

ويختتم أن كل تلك العوامل "ستدفع المجتمع العراقي إلى الشعور بأن الانتخابات المقبلة لن تكون نزيهة وشفافة، وسيحفز خيار المقاطعة والعودة إلى سيناريو التوتر بعد انتخابات ٢٠١٨".

سلاح عقائدي- سياسي

وبات سلاح الميليشيات وسيلة للأحزاب الشيعية لبث الرسائل السياسية عبر مسلحيها، وهو الأمر الذي يعقد بشكل كبير مهمة الكاظمي في هذا السياق.

ويرى رئيس مركز التفكير السياسي إحسان الشمري أن "أبرز العقبات التي تواجه رؤساء الوزراء في كل حكومة تتعلق بكون السلاح خارج إطار الدولة بات يمزج بين الترويج العقائدي والسياسي"، مبيناً أن "إضفاء الشرعية العقائدية على السلاح المنفلت عقد مهمه الحكومة، لأن التحرك إزاءه قد يشعل صراعاً كبيراً".

ويوضح الشمري أن ما جرى من استعراضات عديدة للجماعات المسلحة مثل رسائل الحكومة بأن "محاولة تقويض تلك الجماعات المسلحة ستكون لها ارتدادات كبيرة عليها".

ويعتقد الشمري أن أحد أبرز العوائق أمام حسم هذا الملف ترتبط بـ"آلية التوافق السياسي التي تقود الدولة العراقية"، حيث أن التحرك لحسمه "ربما يدفع الأحزاب التي تمتلك جماعات مسلحة والتي تمثل الركن الأساس في المعادلة السياسية إلى سحب الثقة من الحكومة أو إثارة أزمات كبيرة على مستوى الشارع العراقي".

وب شأن تأثير السلاح المنفلت على الانتخابات المقبلة، يقول الشمري إنه "يمثل العنوان الرئيس لاحتزار ثقة العراقيين بمؤسسات الدولة، وهو ما سيؤدي إلى عدم الثقة بإمكانية أن تحدث الانتخابات أي تغيير"، مردفاً "لن يكون هناك إيمان بشرعية ونزاهة انتخابات تجري تحت فوقها البنادق كما حصل عام ٢٠١٨". ويختتم أن أحد أبرز معرقلات حسم الملف هو أن "أي تحرك إزاءه سينظر إليه على أنه جزء من عملية الاستهداف للمعادلة السياسية القريبة من إيران".

عدم الإيمان بالدولة

في المقابل، يعتقد أستاذ العلوم السياسية دياري الفيلي، أن الإشكالية الرئيسة التي تتعارض طريق حسم ملف السلاح ترتبط بـ"عدم إيمان الأطراف السياسية بمفهوم الدولة".
ما دور "فصائل الظل" في الرسائل الصاروخية؟

شعور القوى ذات الأذرع المسلحة بأن السلاح هو الضامن لبقائهما ضمن معادلة التأثير السياسي والاجتماعي، كما يعبر الفيلي، "هو الذي يجعلها متمسكة به ويدفعها إلى التصعيد في حال شعرت بأي تحركات حكومة إزاءه".
ويشير الفيلي إلى أن "قرار وجود السلاح خارج إطار الدولة إقليمي"، مضيفاً "بالرغم من أن تلك القوى باتت جزءاً من الدولة، إلا أنها تستخدم سلاحها في عملية ابتزازها".

وبشأن صعوبة حسم هذا الملف، يشير الفيلي إلى "عدم وجود إرادة دولية لذلك منذ عام ٢٠٠٣"، مبيناً أن "هناك عجزاً تاماً لدى المجتمع الدولي وجهاته الرقابية، كما لم تطرح القوى الدولية أي مبادرة أو صيغة للتسوية في هذا الإطار". ويرى الفيلي أن السلاح "بات يمثل منصة للسيطرة على موارد الاقتصاد في البلاد، وهو يمثل شبكة مصالح مالية لن يتم التخلص عنها بسهولة".

مواقف متباعدة للميليشيات

وعلى الرغم من الحديث عن سطوة الميليشيات المسلحة الموالية لإيران، وتكونها جسماً موازياً للدولة يعرقل إمكان حصر السلاح بيد الدولة، فإن زعماء تلك الميليشيات يتحدثون بشكل مستمر عن دعم هذا الملف وضرورته حسمه.

وكان زعيم ميليشيا "عصائب أهل الحق" قيس الخزعلي، أكد في أكثر من مناسبة ضرورة حصر السلاح بيد الدولة. وفي ٦ يناير (كانون الثاني) كتب عبر "تويتر"، "مؤكداً على التزام الجميع بضرورة حصر السلاح بيد الأجهزة الأمنية، وإكمال السيادة بخروج القوات الأجنبية كافة من العراق".

وفي ١٩ نوفمبر (تشرين الثاني) أشار الخزعلي خلال مقابلة متلفزة إلى "ضرورة حصر السلاح بيد الدولة من أجل ضمان استقرار العراق، وليس من الصحيح حمل السلاح خارج القوات الأمنية"، مؤكداً أن "فصائل المقاومة ستترك حمل السلاح عندما ينتهي الخطر عن العراق".

وعلى الرغم من حديث تلك الميليشيات عن دعم ملف حصر السلاح بيد الدولة إلا أن آراءها تتباين، فتارة تقول إنها تأتمر بأمر القائد العام للقوات المسلحة ضمن هيئة الحشد الشعبي، وتارة أخرى تتحدث عن كون تلك الميليشيات حركات عقائدية تأسست قبل الحشد الشعبي، وأن سلاحها موجه ضد الوجود العسكري الأجنبي في البلاد.

تنسيق مع القوات الأمنية

وفي مقابل الجدل الذي أثاره الاستعراض العسكري للتيار الصدري، قال المتحدث العسكري باسم "سرايا السلام" صفاء الموسوي، الإثنين ٨ فبراير (شباط)، إن تنسيقاً جرى مع الأجهزة الأمنية وقيادة العمليات المشتركة بعد انتشار قوات السرايا في مدن عدة، إثر تحذير أصدره "وزير الصدر" من استهدافات لثلاث محافظات.
وذكر التمييمي في مقابلة متلفزة، "لسنا بديلاً عن الجيش العراقي"، ومهمتنا تقتصر على إسناد القوات الأمنية تجاه أي خطر يهدد البلد". وأضاف أن "انتشار السرايا جاء بعد تغريدة وزير الصدر التي تحدثت عن وجود تنسيق بين داعش والبعثيين وبعض المندسين من أجل استهداف المناطق المقدسة، وكان هناك اجتماع للجهات العليا لسرايا السلام مع قادة السرايا أكد الجهوزية الكاملة والاستعداد لحماية المقدسات، وكان لدينا تنسيق مع الأجهزة الأمنية المختصة لانتشار السرايا في بغداد وكربلاء والنجف". وأوضح أن "الانتشار جاء بسبب، وسينتهي بعد زوال السبب، ونحن بطبيعتنا لدينا جهاز استخباري ونتعامل مع المعلومات باحترافية المعلومة التي وصلت إلينا اليوم، والتي لم تكون مجرد خبر، إذ إن لدينا مصفى تمر به الأخبار لكي نصل إلى أنها معلومة حقيقة، ولم ندخل بأية معلومة تخص安 العراق على الأجهزة الأمنية، وعملنا بالتنسيق مع الجيش العراقي ولسنا بديلاً عن القوات الأمنية".

← المرصد التركي والقضية الكردية

حسني محلی:

إردوغان والشمال السوري.. ماذا عن الشمال العراقي؟

الميادين نت:

بعيداً من اهتمامات الإعلام العربي والدولي، تستمر القوات التركية في عملياتها البرية والجوية في الشمال العراقي، بهدف القضاء على مخيمات حزب العمال الكردستاني التركي ومرابعه في المنطقة. وجاءت العملية الأخيرة في منطقة كارا لتشير نقاشاً واسعاً في الساحة الداخلية، بعد تصريحات وزير الدفاع خلوصي أكار، الذي قال "إن مسلحون الكردستاني قتلوا ١٣ فرداً من المدنيين الذين اختطفوهم سابقاً"، كما لقي ٣ ضباط أتراك مصرعهم في هذه العمليات التي كانت تهدف إلى تحقيق انتصار كبير ومفاجئ في المنطقة.

وأشارت تصريحات الوزير أكار نقاشاً واسعاً بين الحكومة والمعارضة، بعد أن كشفت موقع حزب العمال الكردستاني عن هويات القتلى الأتراك، وتبيّن أنهم من ضباط الصف في المخابرات والجيش التركيين، وقد سبق أن اختطفهم مسلحون الحزب، فيما حملت عضو البرلمان عن حزب الشعوب الديمقراطي، هدى كايا، أنقرة مسؤولية مقتل الأسرى، وقالت: "الجيش قصف بالطائرات المكان الذي كان الأسرى يتواجدون فيه. سعينا كثيراً إلى إعادتهم إلى أهاليهم، ولكن الحكومة لم تقبل بذلك". وكان إعلان الحزب وكلام كايا كافياً لشن حملة رسمية عنيفة على حزب "الشعوب الديمقراطي"، وهو ثالث حزب في البرلمان، بحجة أنه الجناح السياسي للعمال الكردستاني.

ويتعرض حزب "الشعب" الجمهوري والحزب "الجيد" أيضاً لهجوم عنيف من أقطاب السلطة والإعلام الموالي لها، بتهمة الإرهاب والخيانة الوطنية، لأنهما تحالفوا مع الحزب المذكور في الانتخابات البلدية، وهم مستمران في ذلك لإلحاق الهزيمة بالرئيس إردوغان في الانتخابات القادمة، بعد أن وصلت شعبية ذلك الحزب إلى ١٢٪.

وتتوقع الأوساط السياسية للمعطيات أعلاه أن تدفع الرئيس إردوغان وحليفه دولت باخشايلي، زعيم حزب "الحركة القومية" العنصري، إلى أن يطلق حملة جديدة ضد "الشعوب الديمقراطي"، بهدف حظر نشاطه من قبل المحكمة الدستورية ووضع معظم قياداته في السجن، كما هو الحال بالنسبة إلى الرئيسين المشترkin السابقين للحزب، وتسعة من أعضاء البرلمان، و٥٠ من رؤساء البلديات، وحوالي ٥ آلاف من كوادر الحزب وأعضائه وأنصاره الموجودين في السجون منذ حوالي ٥ سنوات.

وترى أوساط المعارضة في مثل هذا الاحتمال حجة إردوغان لاستفزاز المشاعر القومية لدى أتباعه وأنصاره، مع استمرار الحديث عن احتمالات إجراء انتخابات مبكرة، وخصوصاً في حال توتر العلاقات بين أنقرة وواشنطن، وهو ما يتوقعه الكثيرون لأسباب عديدة.

وتدفع مثل هذه الاحتمالات الرئيس إردوغان إلى الاستمرار في التصعيد الخارجي، وهذه المرة في العراق، وليس سوريا، بسبب الجمود الذي يخيم على الوضع في إدلب وبباقي المناطق التي تتواجد فيها القوات التركية، وذلك بسبب انشغال موسكو وطهران، شريكتي أنقرة في أستانة وسوتشي، بأمور أخرى.

ويرى العديد من المراقبين في الضوء الأخضر الذي أضاءه رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي خلال زيارته إلى أنقرة في ١٨ كانون الثاني/يناير الماضي، فرصة للرئيس إردوغان للمزيد من التوغل والتواجد العسكري الفعال في الشمال العراقي. وقد أقام الجيش التركي مؤخراً حوالي ٢٠ قاعدة ومهبط طيران في المواقع الاستراتيجية التي يصل عمق البعض منها إلى ٥٠ كم داخل الشمال العراقي.

كما حظي التواجد العسكري التركي (حوالي ١٠ ألف) بموافقة حكومة أربيل التي زارها وزير الدفاع خلوصي أكار في ١٨ كانون الثاني/يناير الماضي بعد زيارته لبغداد، واتفق مع العاصمتين على الكثير من تفاصيل العمل العسكري التركي في الشمال العراقي عموماً، بحجة ملاحقة عناصر الكردستاني ومنعهم من التنقل بين الشمال السوري والشمال العراقي.

وتتحدث المعلومات عن استعدادات الجيش التركي للقيام بعمليات إنزال جوي على جبال سنجار غرب الموصل (حوالي ١٣٠ كم من الحدود مع تركيا)، والسيطرة عليها، وإقامة قواعد فيها، كما هو الحال في عشيبة شرق الموصل. وتهدف أنقرة من خلال هذه التحركات العسكرية، وبدعم من قوات الحليف الدائم مسعود البرزاني، إلى منع أي تحركات لعناصر الكردستاني (أعداء البرزاني) عبر الحدود العراقية مع سوريا.

وتسيطر وحدات حماية الشعب الكردية (الذراع السورية للعمال الكردستاني التركي) على هذه الحدود من الجانب السوري، وبدعم من القوات الأمريكية. وتتحدث المعلومات باستمرار عن مساعي هذه القوات لتعزيز مواقعها في المنطقة، وخصوصاً قرب الحدود مع تركيا، التي تتوقع لها المعلومات أن تواجه قريباً تحديات جدية في علاقاتها مع واشنطن، فقد قام الرئيس بایدن بتعيين بريت ماكغورك مسؤولاً عن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو معروف بعلاقاته الوطيدة مع قيادات "قسد" ووحدات حماية الشعب الكردية السورية، ما يفسر بيان الخارجية الأمريكية التي شكّكت في صحة البيان الرسمي التركي في ما يتعلق بمقتل الأسرى، وقالت "إنها ستدين بشدة مقتلهم إذا تأكّدت لها صحة المعلومات".

ومع استمرار الرهان على مستقبل العلاقة الأمريكية مع طهران، وانعكاسات ذلك على الدور الإيراني في العراق وسوريا، يبدو واضحاً أن أنقرة تسعى بدورها إلى تعزيز تواجدها العسكري في البلدين المذكورين، وكسب المزيد من أوراق المساومة خلال الحديث عن تقرير مصير الدولتين العربيتين، من دون أن يتتجاهل بعض الجنرالات الأتراك المتقاعدين، ومنهم حلمي صولماز تورك وأحمد ياووز، "أحاديث الرئيس إردوغان عن ذكرياته التاريخية وحساباته العقائدية في ما يتعلق بالشمال السوري والعراقي عموماً". وكان الرئيس إردوغان قد تحدث مع بدايات "الربيع العربي"، وحتى مسار أستانة (بداية ٢٠١٧) عن هذه الحسابات، أي ما يسمى بحدود الميثاق الملي (الوطني) التي ترى في شمال سوريا والعراق معاً جزءاً من تركيا.

وكان تواجد العمال الكردستاني في الشمال العراقي منذ أواخر الثمانينيات مبرراً كافياً لأنقرة حتى تقوم بما لا يقل عن ٣٠ عملية اجتياح بري ومئات الغارات الجوية طيلة السنوات الأربعين الماضية، من دون أن يكون ذلك كافياً للقضاء على الحزب المذكور الذي أصبح قوة لا يستهان بها الآن في شرق الفرات، وبدعم أمريكي وغربي. ورغم ذلك، لن تفكّر أنقرة، والقول للجنرال المتتقاعد توركاري أرتورك، "في أي حوار مع دمشق لمعالجة هذه المشكلة، على الرغم من أحاديث الرئيس إردوغان والمسؤولين الأتراك عن خطورة هذا التواجد الذي يهدف إلى تقسيم سوريا". وقد خف الحديث عن هذا الخطر مؤخراً، بعد أن سمحت واشنطن وموسكو في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ للجيش التركي بالتوغل شرق الفرات، ليسيطر على المنطقة الممتدة من تل أبيض إلى رأس العين (١١٠ كم) بعمق يصل إلى ٣٠ كم.

ومع انتظار الموقف الأميركي المحتتمل تجاه إيران، وعبرها سوريا والعراق، تراقب أنقرة عن كثب الوساطة الروسية الصعبة بين "قسد" ودمشق، وتتخوف لمثل هذه المصالحة (تعرقلها القيادات الكردية التركية والإيرانية) أن تتعكس عليها بشكل سلبي، كما حصل في سنوات التوتر بين البلدين، عندما كان عبد الله أوجلان في سوريا، وغادرها في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ إلى اليونان، وتوجه منها إلى روسيا، ثم إيطاليا، وأخيراً كينيا، إذ قامت المخابرات الأميركية والإسرائيلية باختطافه وتسليميه لأنقرة.

وقد بات واضحًا أن أنقرة، ومع حملات التصعيد داخلياً ضد الكرد، لن تتراجع عن نهجها السياسي والعسكري الحالي في الشمال السوري والعراقي لأسباب عديدة، ومنها رضا بغداد وأربيل وتجاهل موسكو وواشنطن الآن لمثل هذه المواضيع التي لا شك في أنها تنتظر نتائج الحوار الإيراني - الأميركي، في الوقت الذي تراقب طهران كل هذه التحركات عن كثب، لما لها علاقة مباشرة بحساباتها في العراق، وعبرها في سوريا على امتداد الحدود العراقية السورية، مع استمرار خطر "داعش" في المنطقة.

وفي جميع الحالات، يسعى إردوغان لكسب المزيد من الأوراق، أي الواقع، في سوريا والعراق، ليضمن مكانه على الطاولة أولاً، ومن ثم ليرفع صوته عالياً خلال المساءلات التي يحتاج إليها داخلياً، للتغطية على أزماته السياسية والاقتصادية والمالية الصعبة جداً، فهو لا يريد للشعب التركي أن يتحدث عن هذه الأزمات، وما عليه إلا أن يبحث عن المزيد من حالات التصعيد العسكري والسياسي خارجياً، وكالعادة بنكهة دينية وقومية. ويهدف من خلال هذا التصعيد إلى التخلص من أعدائه في الداخل، حتى يتفرّغ أكثر للخارج، وهو يعتقد أنه أكثر حظاً من الآخرين، مثلما يعتقد في الداخل.

ويفسّر ذلك حديثه عن دستور جديد يساعد في التخلص من الجمهورية العلمانية الأولى وإقامة جمهوريته الإسلامية الثانية على أنقاضها، على أن يحكمها بمفرده من دون أي منافس أو منازع، حتى يفعل ما يشاء في الداخل والخارج، ووفق مزاجه الشخصي الذي لا يريد لأحد أن يعكر صفوه!

فشل كارثي لعملية "مخلب النسر-٢" في إنقاذ فريق المخابرات التركية شمال العراق

مقتل ١٣ من عناصر المخابرات والشرطة بينهم مديران في المخابرات

صحيفة (العرب) اللندنية (السعوية):

واجهت القوات التركية العاملة في شمال العراق إخفاقاً كبيرة بعد أن فشلت القوات الخاصة التركية في إنقاذ ١٣ من نخبة عناصر المخابرات والشرطة سبق أن اختطفتهم مقاتلو حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

واعترف وزير الدفاع التركي خلوصي أكار بأن جنوداً ينفذون عملية ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق عثروا على جثث ١٣ تركياً اختطفوا وأعدموا في كهف.

ومع أن أكار لم يكشف عن هوية القتلى إلا أن مصدراً أمنياً رفيعاً أكد لوكالة روبيتس أنه تم التعرف على هوية تسعة من القتلى الذين عُثروا على جثثهم في الكهف، ومن بينهم أفراد من المخابرات والجيش والشرطة التركية.

واعترف لاحقاً حاكم ولاية ملطية (شرق تركيا) التي نقلت إليها الجثث بأنه جرى التعرف على هوية ١٠ من الضحايا، وأغلبهم عناصر شرطة اختطفتهم حزب العمال الكردستاني عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦.

وكانت تركيا قد أعلنت أن هدف عملية "مخلب النسر - ٢" مواجهة عناصر حزب العمال الكردستاني المعارض، إلا أن انتهاء العملية بمقتل عناصر المخابرات والشرطة كشف أنها كانت مخصصة لإنقاذهم. وكان وزير الخارجية التركي قد ذكر في عام ٢٠١٧ أن أنقرة تعمل على إعادة مواطنين قال إن حزب العمال الكردستاني اختطفهم، وذلك بعد أن أفادت وسائل الإعلام التركية بأن الحزب أسر اثنين من أفراد المخابرات التركية في العراق.

وكشف الارتباط التركي حجم الإخفاق بعدما أكد مسؤولون أتراك - بما فيهم المتحدث الرئاسي إبراهيم كالين - أن القتلى من المدنيين، فيما تبين لاحقاً أنهم من نخبة عناصر المخابرات والشرطة التركية وأن عملية "مخلب النسر - ٢" كانت مخصصة لإنقاذهم.

ولم تخف تصريحات رئيس الأركان التركي ياسر جولر من وطأة الفشل في إنقاذ عناصر المخابرات، عندما أكد أن عملية "مخلب النسر - ٢" جاءت بناء على "دليل جيد جداً" حول المكان الذي كان حزب العمال الكردستاني يحتفظ فيه بالأسرى.

وبحسب جولر وصلت القوات التركية إلى الكهف المعنى في اليوم الثالث من العملية.

وشك الصحفي التركي فهيم أيشيك في رواية وزير الدفاع خلوصي أكار التي تفيد بأن الأسرى قد تم إعدامهم.

وقال أيشيك في تغريدة على حسابه في تويتر "الأسرى منذ سنوات في حوزة حزب العمال ولم يقدم على قتلهم، فلماذا يقتلونهم اليوم".

وأضاف "لم يسبق لتركيا أن استردت عناصر من قواتها في عمليات تفاوض مع حزب العمال؟ فلماذا فضلت أن يموت الأسرى هذه المرة؟ ومن المستفيد من موتهم؟".

وكانت حركات إسلامية مدعومة من تركيا قد أطلقت حملة انتقامات بذرية أن القتلى من المدنيين قبل أن يشيع خبر أنهم من المخابرات والشرطة التركية.

وقال أكار إن تركيا شنت عملية عسكرية ضد حزب العمال الكردستاني في منطقة كارا بشمال العراق يوم العاشر من فبراير لتأمين حدودها والعثور على مواطنين مخطوفين.

وذكر بيان على موقع إلكتروني تابع لحزب العمال الكردستاني أن بعض الأسرى الذين كانت الجماعة تحتجزهم - ومنهم أفراد في المخابرات والشرطة والجيش بتركيا - لقوا حتفهم أثناء قصف تركي للمنطقة، نافياً نفيًا مطلقاً إيذاء أي أسير.

وأضاف البيان "كان بين الأسرى مدیران من وكالة المخابرات التركية، وتسعة ضباط شرطة وجند".

وسبق - في مقطع الفيديو - أن شك أحد الجنود الأسرى في عدم قدرة الجيش التركي على إنقاذه قائلاً "لا أعرف ما إذا كان هناك أحد يعمل من أجل تحريرنا".

وبعد حزب العمال الكردستاني، الذي تصنفه تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي منظمة إرهابية، تمرد المسلح في جنوب شرق تركيا ذي الأغلبية الكردية عام 1984. وأدى الصراع بحياة ما يربو علىأربعين ألف شخص.

وخلال العامين الماضيين تركزت حملة تركيا على الحزب بشكل متزايد في شمال العراق حيث يوجد معقل للجماعة في جبال قنديل على الحدود مع إيران.

وتثير العمليات التركية توترة لدى الحكومة العراقية، لكن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يكرر التأكيد على أن بلاده تعتمد معالجة مسألة حزب العمال الكردستاني في شمال العراق إذا كانت بغداد "غير قادرة على القيام بذلك".

وسبق أن كشفت مصادر استخبارية عراقية أن القوات التركية المنتشرة في عدد من المواقع في شمال العراق وسعت نطاق مهامها الاستطلاعية تحضيراً لعملية "مخيل النسر - ٢".

وقالت المصادر في تصريح لـ"العرب" إن "الطيران التركي نفذ عدداً كبيراً من عمليات الاستطلاع فوق مدن شمال العراق".

وكان أردوغان قد توعّد بأن تقوم قوات بلاده "فجأة ذات ليلة بعملية في شمال العراق".

وأطلق أردوغان تصريحاته التي وصفت بالاستفزازية بعد أيام من إرسال وزير الدفاع أكار إلى كل من بغداد وأربيل لنقل رسائل لم تكن ودية بالكامل، حسب ما أفادت به مصادر سياسية مو kabka.

وقالت المصادر إن وزير الدفاع التركي هدد إقليم كردستان بتحريك ملف المعبر الحدودي التركي مع الموصل إذا لم يتعاون مع أنقرة في ملاحقة حزب العمال الكردستاني.

ويكشف الفشل التركي في إنقاذ عناصر المخابرات أن الوعود التركية - خصوصاً مع عبارة أردوغان "سنأتي ذات ليلة" التي سبق أن استخدمها قبل عمليات عسكرية تركية في المعارك بين أذربيجان وأرمينيا - قد تحولت إلى كارثة بالنسبة إلى الجيش التركي.

الشعوب الديمقراطي يعرب عن أسفه ويطالب بتحقيق دولي

(زمان التركية):

طالب حزب الشعوب الديمقراطي، الحكومة التركية بالعودة إلى الدبلوماسية ودعا تنظيم حرب العمال الكردستاني لإطلاق سراح الأسرى الأتراك.

الشعوب الديمقراطي ذو الغالبية الكردية، طالب منظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية بالتحقيق في واقعة العثور على جثث ١٣ مواطناً تركياً في العراق، وكشف التفاصيل الكاملة بخصوص الحادث.

وفي رفض لاعتماد الرئيس رجب أردوغان الحل العسكري فقط في التعامل مع المتورطين الأكراد، أضاف البيان أنه لا ينبغي ترك حياة المحتجزين تحت رحمة الصدف والبيئة المتصارعة.

وتتابع البيان: "بصفتنا حزب الشعوب الديمقراطي، فإننا نعرب عن تعازينا لعائلات وأحباء الذين فقدوا حياتهم، ونعرب عن حزننا العميق من أجل كل شخص فقد حياته ومن أجل الـ ١٣ شخصاً تم احتجازهم في أيدي حزب العمال الكردستاني منذ فترة طويلة وحرموا من فرصة حماية أنفسهم من هجوم مسلح.

كما أكد البيان أنه طوال الصراع الذي استمر ٤٠ عاماً، والذي أودى بحياة عشرات الآلاف من الأرواح، احتجز حزب العمال الكردستاني سابقاً جنوداً وشرطة ومسؤولين حكوميين، لكن الجهود الدبلوماسية لمنع أي ضرر للمعتقلين والإفراج عنهم في أسرع وقت ممكن، أسفرت دائماً عن نتائج إيجابية.

ونتيجة للمفاوضات التي قامت بها المبادرات التي شكلتها المنظمات الحقوقية ونشطاء السلام، عاد جميع المعتقلين إلى ديارهم بشكل كامل وآمن.

وأخيراً قال البيان: "بهذه المناسبة، نعرب مرة أخرى عن أن الطريقة الأساسية والفعالة الوحيدة لمنع الخسائر في الأرواح هي إنهاء سياسات الصراع والتغلب على إفلات المشكلة الكردية بالوسائل الديمقراطية والسلمية.

وزعمت مصادر مرتقبة بحزب العمال الكردستاني أن المقاتلات التركية قصفت المنطقة التي كان يحتاج فيها ١٣ مواطناً تركياً، في شمال العراق.

وعلى عكس ما أعلن وزير الدفاع التركي خلوصي أكار بأن حزب العمال الكردستاني قتل ١٣ مواطناً تركياً، قالت وسائل إعلام كردية إن المحتجزين الـ ١٣ لدى حزب العمال الكردستاني قتلوا بنيران صديقة.

منظومة المجتمع الكردستاني: سياسات تركيا في إبادة الكرد انكسرت على صخرة "غارى"

: ANF

قالت منظومة المجتمع الكردستاني إن "هذه الضربة القوية التي تلقاها الجيش التركي في غارى، هي مثل الضربة الشديدة التي تلقاها في زاب عام ٢٠٠٨ ، والتي فضحت وكشفت حقيقة الدولة التركية".

وأصدر الرئاسة المشتركة للمجلس التنفيذي لمنظومة المجتمع الكردستاني بياناً كتابياً جاء فيه أن "الضربة القوية التي وجهت للجيش التركي المحتل في غارى هي انتصار لكل الكرد وأفشلت سياسات الإبادة التي تتبعها تركيا بحق الشعب الكردي".

وأضافت في بيانه: "ففي الوقت الذي كانت الفاشية التركية تستعد للاحتفال في الخامس عشر من فبراير. فإن هذه المقاومة أصبحت عيداً وانتصاراً لكل الكرد. لذا يجب على جميع الكرد في جميع أنحاء كردستان الأربعية وخارجها الاحتفال بعيد المقاومة هذه".

وأردفت البيان: "إن هذه الضربة الكبيرة يجب أن تؤدي إلى إفشال وهزيمة مؤامرة شباط وتحقيق حرية القائد عبدالله أوجلان والشعب الكردي".

مقتل الجنود الأتراك في العراق يدخل باب المزایدات مع الغرب

أحوال تركية:

يبدو أن الحكومة التركية تعمل على استغلال حادثة مقتل ١٣ من الجنود وأفراد الشرطة الأتراك في شمال العراق وذلك للمزايدة وتوجيه اللوم للدول الغربية وبالخصوص الولايات المتحدة. ورغم أن واشنطن نددت بالحادثة حيث قال نيد برايس المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية في بيان الأحد إن "الولايات المتحدة تستنكر قتل مواطنين أتراك في كردستان العراق". لكن ذلك لم يقنع تركيا التي تحاول اتهام الغرب بالصمت على الحادثة.

وأضاف نيد برايس أنه إذا صحت التقارير التي تشير إلى مسؤولية حزب العمال الكردستاني "فإننا نندد بهذا العمل بأشد العبارات الممكنة".

وقال وزير الدفاع التركي خلوصي أكار الأحد إن الإعدامات، التي شملت أفرادا من الجيش والشرطة، وقعت خلال عملية عسكرية تركية ضد مسلح حزب العمال الكردستاني انطلقت في العاشر من فبراير وقتل فيها أيضا ٤٨ من المتمردين الأكراد.

وانتقد وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، صمت الغرب إزاء الحادثة حيث افاد في تغريدة عبر تويتر، ليل الأحد/الإثنين، أن المعاير المزدوجة التي ينتهجها الغرب في التعامل مع الإرهاب ما زالت مستمرة.

وأضاف "ما زال مفهوم: إرهابيون سبئون وإرهابيوكم جيدون، مستمرا لدى الغرب"، في إشارة إلى التمييز بين الإرهاب بحسب مناطق تواجده.

وفيما فهم انه رد على البيان الأميركي والموافق الغربية قال جاويش اوغلو "الدول التي تزعم مكافحتها للإرهاب إما التزمت الصمت أو تحاول المراوغة بالتلاء بالكلام".

ويبدو ان ملف مقتل الجنود الأتراك سيضاعف من الخلاف بين أنقرة من جهة وواشنطن إضافة الى الاتحاد الأوروبي حول عدة ملفات على غرار التدخل التركي في عدد من الساحات والتنقيب شرق المتوسط والإصرار على شراء منظومة الصواريخ الروسية اس-٤٠٠ وملف الديمقراطية.

وحزب العمال الكردستاني مصنف كمنظمة إرهابية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وتركيا التي كثفت من حملاتها العسكرية ضد مسلح حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وأطلقت عمليات عسكرية متتالية كان آخرها عملية "مخلب النسر ٢" متهمة دوليا وغربية وعربيا بدعم مجموعات متطرفة في سوريا ولبيبا.

وكانت فرنسا من بين الدول الغربية التي طالبت بوقف الانتهاكات التركية في دعم التطرف الإسلامي ونقل المتطرفين الى ليببيا وإقليم ناغروني قره باي لدعم أطماعها ونواياها التوسعية.

والى يوم تكتوي أنقرة بارهاب من نوع آخر وتطالب بدعم دولي لها لكن أنقرة أصبحت معزولة إقليميا ودوليا بشكل غير مسبوق.

ورغم انتهاء العملية العسكرية التركية في شمال العراق لكن حادثة مقتل ١٣ مواطنا تركيا ستكون لها تداعيات كبيرة على الشأن الداخلي في تركيا وسط تصاعد القلق من تبعات التدخل التركي في عدد من الساحات بميراث مختلفة.

اردوغان: على الغرب أن يتراجع عن دعم إرهابي "PKK"

وكالات الاناضول التركية :

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إن على الغرب التراجع عن دعم منظمة "PKK" الإرهابية، مشيراً أن جيش بلاده حيدَ ٤٢ إرهابياً خلال المرحلة الأولى من عملية "مخلب النسر-٢". جاء ذلك في كلمة الإثنين، لدى مشاركته في المؤتمر السابع لـ"حزب العدالة والتنمية" في ولاية ريزة، شمال شرق تركيا، غداة العثور على جثامين ١٣ مواطناً قتلوا برصاص المنظمة الإرهابية شمالي العراق. وتمني أردوغان الرحمة للجنود الأتراك الثلاثة، والمواطنين الـ١٣، الذين استشهدوا على يد عناصر "PKK" الإرهابية، خلال عملية "مخلب النسر-٢" التي أطلقها الجيش التركي لاجتثاث جذور المنظمة من منطقة غارا شمالي العراق.

وأوضح أن بعض الضحايا الأبرياء كانوا أسرى لدى المنظمة الإرهابية، قبل ٥ أعوام، وعدد آخر منذ ٦ أعوام، مضيفاً "فكرنا مليا طوال هذه المدة وبذلنا جهداً كبيراً لإنقاذ هؤلاء المواطنين من قبضة إرهابي PKK، في منطقة غارا شمالي العراق".

ولفت إلى أن بلاده أطلقت عملية عسكرية في هذا الإطار لإنقاذ مواطنها، بالتعاون والتنسيق بين وزارة الدفاع، ورئاسة الأركان، والشرطة، والاستخبارات الوطنية.

وأشار إلى أن حزبه اقترح فتح تحقيق حول استشهاد المواطنين الأتراك وإطلاع البرلمان التركي على كافة حيثيات المجزرة، إثر إطلاق ممثلي المنظمة الإرهابية في البرلمان (إشارة إلى حزب الشعوب الديمقراطي)، أكاذيب كثيرة في هذا الصدد، لداعميهم وشركائهم الدوليين.

وأكَد على ضرورة قطع الطريق أمام ممثلي المنظمة الإرهابية، وإطلاع الرأي العام على الحقيقة، متسبلاً "لكن هل سيفهم الغرب ذلك؟".

وخطاب الرئيس التركي الولايات المتحدة قائلاً: "كنتم تزعمون أنكم لا تتفرون بجانب (PKK) و(ي ب ك) و(ب ي د)، لا شك بأنكم تدعمونهم وتساندونهم، مع الأسفرأينا ذلك منذ البداية".

وأردف أن واشنطن "قدمت آلاف الشاحنات المحملة بالدبابات والذخيرة إلى المنظمة الإرهابية في شمال العراق، ودفعتها لمحاربة الأمن التركي".

وأضاف: "لن نتغاضى عن ذلك بعد اليوم، إن كنتم تريدون استمرار علاقات التحالف معنا على صعيد المجتمع الدولي وحلف الناتو، فعليكم التعامل بصدق وشفافية معنا، والتراجع عن الوقوف بجانب الإرهابيين، والوقوف بجانب ترکيا".

وشدد على أن القوات المسلحة التركية انتقمت لمواطنيها وجنودها، في واحدة من أصعب المناطق الجغرافية في العالم، وتمكنـت من تحيـيد ٥٣ إرهابياً، بينـهم ٥١ قتيلاً (فـي مـحمل العمـلـية).

وأضاف: "كل من يقدم الدعم لمنظمة PKK الإرهابية أو يؤيدها أو يتعاطف معها يداه ملطختان بدماء المواطنين الأتراك الـ ١٣ الذين قُتلوا فـ(منطقة) غارا (شمال العراق)".

وتتابع قائلاً: "كافة وسائل التواصل الاجتماعي التي تحولت إلى أجهزة دعائية للمنظمات الإرهابية مسؤولة عن مقتل الأبرياء إلـا ١٣".

وكانت القوات التركية أطلقت عملية "مخلب النسر ٢" في ١٠ فبراير/ شباط الجاري ضد الإرهابيين بمنطقة غارا، وأمس أعلن وزير الدفاع خلوصي أكار، انتهاء العملية بعد تحديد ٥٠ إرهابياً، بينهم اثنان تم القبض عليهم أحياء.

وأشار أردوغان إلى أن المنظمة الإرهابية التي عجزت عن الصمود أمام جنود الجيش التركي "لا تعرف حدودا للدّناءة".

وشدد على أنه لا يوجد تنظيم إرهابي أو يمادق لقوات أخرى تستطيع الوقوف بوجه الجيش التركي الذي يزداد قوته عاماً بعد عام.

كما أعرب عن بالغ اعتزازه بوصول الجيش التركي إلى مستوى يستطيع من خلاله تنفيذ كل أنواع العمليات بإمكاناته الخاصة.

وتتابع موضحاً: "لو جمعنا مجازر منظمة PKK الإرهابية بحق المدنيين في كتاب واحد، لتجاوز عدد صفحاته الموسوعات الغربية الضخمة".

ولفت أردوغان إلى أن أنقرة متفقة مع كل من حكومتي بغداد وإقليم كردستان في شمال العراق على اجتثاث المنظمة الإرهابية من جذورها.

وأفاد أنه لم يعد بإمكان أي دولة أو مؤسسة أو كيان أو شخص مسائلة تركيا عن عملياتها في العراق وسوريا، بعد "مجربة غارا".

وأضاف أن أيًا من قنديل وسنجار (معاقل التنظيم الإرهابي في شمال العراق)، وسوريا، لم تعد أماكننا آمنة للإرهابيين بعد الآن.

وأوضح الرئيس أردوغان أن تركيا أوشكت على القضاء على "PKK" داخل حدودها، وتضيق الخناق عليها شمالي العراق. كما لفت إلى أن بلاده مزقت الممر الإرهابي المراد تشكيله على طول الحدود السورية التركية. وأفاد أن تركيا تطور تعاونها مع دول المنطقة والقوى الفاعلة فيها لبلورة رؤية مشتركة بخصوص محاربة الإرهاب، وأنه لن يبقى ملاذ للإرهابيين يحتمون به عما قريب. وأكد الرئيس أردوغان أن تركيا تمتلك القدرة والعزمية لتنفيذ "عمليات مباغطة لسحق رؤوس الإرهابيين في كل مكان".

وأضاف: "نطور استراتيجيات جديدة لإنقاذ أشقاءنا العرب والأكراد والتركمان في سوريا من نير المنظمة الإرهابية".

كما دعا الرئيس التركي كافة الشبان المغرر بهم المنخرطين في صفوف المنظمة الإرهابية إلى الانشقاق عن هؤلاء القتلة المأجورين في أسرع وقت.

ولفت بهذا الصدد إلى أن الدولة التركية تعاملت برحمة مع كل مواطن عاد إلى صوابه بعد شعوره بالندم الحالى. وأردف: "منذ الآن الجميع مفترق طرق، إما السير جنباً إلى جنب مع تركيا ويتخذ موقفاً ضد الإرهاب دون قيد أو شرط، وإما أن يكون شريكاً في جرائم المنظمة الإرهابية".

وشدد الرئيس أردوغان على أن المجربة الأخيرة ليست الأولى التي ترتكبها "PKK".

وأوضح أن المنظمة الإرهابية الانفصالية قتلت ٣٠ ألف مدني بينهم أطفال ونساء منذ ١٩٨٤. ودعا العالم والرئيس الأمريكي جو بايدن إلى إدراك حقيقة هؤلاء الإرهابيين جيداً.

كما أكد على ضرورة أن يعي بايدن جيداً حقيقة منظمة غولن الإرهابية أيضاً، المسئولة عن محاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها تركيا في ١٥ تموز/يوليو عام ٢٠١٦.

تواصل الإدانات الدولية

وأدانت دول مختلفة حول العالم إعدام تنظيم PKK الإرهابي ١٣ مواطناً تركياً رمياً بالرصاص في مغارة بمنطقة غارا شمالي العراق. وأعربت قطر الاثنين، عن إدانتها واستنكارها الشديدين لمقتل ١٣ مواطناً تركياً برصاص تنظيم PKK الإرهابي. وعبرت وزارة الخارجية القطرية في بيان، عن تعازي الدولة لذوي الضحايا ولحكومة وشعب تركيا. وجددت الوزارة " موقف دولة قطر الثابت من رفض العنف والإرهاب مهما كانت الدوافع والأسباب".

من جانبها، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية تعازيها لأنقرة، وأعربت في بيان لوزارة الخارجية عن بالغ حزنتها إزاء مقتل مواطنين أتراك شمال العراق.

وشددت الخارجية الأمريكية على وقوفها إلى جانب تركيا، الدولة الحليفة في الناتو، وتقدمت بالتعازي لعائلات الضحايا. وأضافت: "إن كانت أنباء مقتل المواطنين الأتراك على يد تنظيم PKK صحيحة، فإننا ندين هذه العملية بأشد العبارات".

بدورها أعربت باكستان عن تعازيها لتركيا، وقالت وزارة الخارجية الباكستانية في بيان: "ندين بأشد العبارات العمل الإرهابي الشنيع الذي أدى إلى استشهاد ١٣ مواطناً تركياً في منطقة غارا العراقية". وأضافت أن "باكستان حومةً وشعباً يقدمان تعازيهما للدولة التركية والشعب التركي الشقيق وأسر الضحايا".

وأعربت الوزارة عن "تضامن باكستان القوي مع الشعب التركي في كفاحه ضد الإرهاب". من جهتها أعربت ألمانيا عن تعازيها، وجاء ذلك خلال مؤتمر صحفي لنائبة المتحدث باسم وزارة الخارجية الألمانية أندرية ساسي الاثنين، في العاصمة برلين.

وقالت ساسي: "ننقل تعازينا لأسر الضحايا والقتلى".

وأضافت أن "الإرهاب لا يمكن أن يكون له أي مبرر مشروع".

وأشارت ساسي إلى "ضرورة التقييد الصارم بالقانون الدولي واحترام حقوق الإنسان والأبراء". وشددت على أن الإرهاب شيء غير مقبول ولا يمكن قبوله بأي شكل.

وعثرت القوات التركية الأحد، على جثث ١٣ مواطناً لدى مداهمة إحدى مغارات تنظيم PKK الإرهابي في منطقة غارا شمالي العراق، في إطار عملية "مخيل النسر-٢" التي أعلن وزير الدفاع التركي نهايتها بتحييد ٥٠ إرهابياً.

أنقرة تستدعي السفير الأميركي احتجاجاً على بيان واشنطن بشأن مقتل ١٣ تركياً

فرانس برس:

استدعت تركيا، الاثنين، السفير الأميركي في أنقرة احتجاجاً على البيان الأميركي بشأن مقتل ١٣ تركياً في العراق، كان يحتجزهم متسلدو حزب العمال الكردستاني. وقالت الخارجية التركية في بيان "استدعي السفير الأميركي (ديفيد) ساترفيلد إلى الوزارة وجرى إبلاغه بأشد العبارات بموقفنا من البيان الأميركي".

وأعلنت الخارجية الأميركية الأحد أنها "تأسف لمقتل رعايا أتراك" مشيرة إلى أنها تنتظر تأكيداً إضافياً حول ما أعلنته أنقرة عن ظروف مقتلهما. وقالت الخارجية الأميركية في بيانها إذا تأكدت التقارير بأن مدنيين أتراكاً قتلوا على أيدي حزب العمال الكردستاني، المنظمة التي تعتبر إرهابية، "فنحن ندين هذا العمل بأشد العبارات الممكنة".

أردوغان: حاولنا لـ ٦ أشهر إنقاذ جنودنا المقتولين ولكن لم يحالينا الحظ

«تركيا الآن»:

قال الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، يوم الاثنين، إن القوات التركية ظلت تفكّر طوال ٦ أشهر في كيفية إنقاذ الضباط الأسرى الذين قتلوا في أحد الكهوف بمنطقة كارا العراقية، أمس الأحد، لكن لم يحالفهم الحظ، حسب موقع «كورونا» التركي.

وأوضح أن عدداً من المقتولين الثلاثة عشر، كانوا قد احتجزوا منذ ٥ أشهر، بينما احتجز بعضهم منذ ٦ أشهر، وأن وزارة الدفاع منذ ذلك اليوم تفكّر في كيفية إنقاذ أولئك الأشخاص، لكن لم يحالفهم الحظ.

وأخطأ أردوغان بقول إن الصحافياً ظلوا محتجزين منذ ٦ أشهر، علمًا بأن النائب بحزب الشعب الجمهوري عن مدينة إزمير التركية، مراد باقان، سبق وأن كشف عن تقديم ٦ استجوابات برلمانية، حول الجنود الأتراك المحتجزين شمالي العراق، منذ عام ٢٠١٦، وأشار إلى أنه لم يتلق إجابة واحدة عن مصير أولئك الجنود.

وأكّد باقان أنه قدم في ديسمبر ٢٠١٦ وفي يوليو ٢٠١٧ استجوابين لرئيس الوزراء حينها، بن علي يلدريم، قال فيه «ماذا تفعل لإنقاذ جنودنا ورجال الشرطة المختطفين في شمال العراق؟». وفي سبتمبر ٢٠١٧، قدم استجواباً ثالثاً لوزير الداخلية سليمان صويلو، ووزير الدفاع آنذاك نور الدين جانكيلي، ندد فيه بتجاهل الحكومة التركية لمساعدة الجنود الأسرى.

البرلمان التركي يشك في رواية وزارة الدفاع حول مقتل ١٣ عسكرياً بالعراق

«تركيا الآن»:

قدم عضو لجنة الأمن القومي والاستخبارات بالبرلمان التركي، أيتون تشيري، استجواباً لوزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، بشأن العملية التي تشنها القوات المسلحة التركية في منطقة كارا الجبلية شمال العراق تحت اسم «مخيل النسر».

وتضمن الاستجواب أسئلة تشكك في صدق رواية وزارة الدفاع حول حادث مقتل ١٣ من العسكريين، كانت الوزارة قد وصفتهم بالمدنيين في بيانها الرسمي أمس الأحد. إذ قال تشيري لوزير الدفاع التركي، «لقد أوضحت أن أحد أهداف عملية كارا كان تأكيد المعلومات الاستخباراتية عن مواطنينا المختطفين من قبل الإرهابيين والقيام بالتدخل اللازم، فهل بدأت العملية بدون تأكيد كامل؟».

وأضاف: «لماذا استخدمت مصطلح (المواطنون المدنيون) في الإشارة إلى جنودنا وموظفي الخدمة المقتولين الذين وجدتهم في الكهف؟ هل كان عليك أن تدلّي بمثل هذا التصريح لإخفاء فشلك، لأنك تقود عمليتك على الجنود المخطوفين وموظفي الخدمة المدنية؟ وهل لدينا مواطنون (محتجزون قسراً) بيد حزب العمال الكردستاني الآن؟ إذا كانت الإجابة بنعم ، فمتى تم اختطافهم وكم عددهم؟».

وتابع عضو لجنة الأمن القومي: «لماذا أدى حاكم ملاطية بتصريح عن جنودنا الذين أعدمهم حزب العمال الكردستاني في غارا، وليس أنت أو رئيس الأركان العامة؟ وهل تعتقد أن هذه العملية تمت إدارتها وإنجازها بنجاح؟».

تركيا تنتقم من الأكراد وتشن حملة اعتقالات كبرى ضد قيادات «الشعوب» في ٥ مدن

«تركيا الآن»:

اعتقلت السلطات التركية ما لا يقل عن ٢٤ شخصاً، بمن فيهم أعضاء ومسؤولون تنفيذيون بحزب الشعوب الديمقراطي، خلال مداهمات نفذتها في خمس محافظات هي، شرناق، وأغري، وشانلي أورفا، وإيلازينج وديار بكر، وكان من بين المعتقليين مواطن أرسل أموالاً إلى شقيقه المعتقل بالسجون التركية.

أوضح وكالة «ميزيوبوتاميا» التركية، أن الشرطة التركية اعتقلت ١٣ شخصاً في عدة مداهمات للمنازل بمقاطعة دوغوباكاري بدمينة أغري التركية، وكان من بين المعتقليين عضو حزب الشعوب الديمقراطي، طلخا قايا، ومدير الحزب بالمقاطعة، أحمد ياشميش، وممثل جمعية تضامن عائلات السجناء، جميل كوتشن، وعضو مجلس البلدية رحيم جونان. وفي ديار بكر، اقتحمت الشرطة منزل مواطن يدعى ميكائيل يامان بسبب إرساله أموالاً إلى شقيقه المعتقل. وعلم أنه احتجز في نطاق التحقيق بتهمة تمويل منظمة إرهابية. وفي شرناق، اعتقلت إداريين بالحزب، وبلغ عدد المعتقليين من المحافظة ١٠ أشخاص، وذكرت مصادر داخل مديرية الأمن أن العدد قابل للزيادة.

وفي مدينة إلازيغ، اعتقلت الشرطة الرئيس المشارك لحزب الشعوب الديمقراطي في كاراكوتاشان فيسي ساريتاغ، بعد مداهمة منزله، وجرى نقله إلى قسم شرطة إلازيغ دون الإفصاح عن سبب اعتقاله. وألقت قوات الشرطة التركية اليوم الاثنين، القبض على ٧١٨ مواطناً من ٤٠ محافظة، خلال عملياتها ضد الإرهاب.

وقال موقع «تي ٢٤» التركي، إن من بين المعتقليين رؤساء مقاطعات ومدن تابعين لحزب الشعوب الديمقراطي الكردي، دون أن يعلن عن هويتهم. بينما أكدت الداخلية التركية أن حملة الاعتقالات لا تزال مستمرة.

القضاء التركي ينكل بالصحفيين الأكراد..

وأصدرت محكمة تركية، يوم الاثنين، أحكاماً بالسجن بحق أربعة صحفيين من العاملين بجريدة «أوزجور جوندام»، على رأسهم رئيس التحرير إرين كيسكين، باتهامات تتعلق بالإرهاب ودعم منظمات إرهابية، فيما وصف دفاع المتهمين الحكم بأن وراءه دوافع سياسية. ونقلت وكالة روبيتز عن المحامي أوزجان كيليتش، قوله إن مساعدة رئيس التحرير بجريدة «أوزجور جوندام»، إرين كيسكين، إلى جانب الاثنين من المسؤولين بالجريدة، حُكم عليهم جميعاً بالسجن ستة أعوام وثلاثة أشهر بتهمة الانتماء لمنظمة إرهابية. وأشار إلى أن رئيس التحرير المساعد زانا بيلير قايا، حُكم عليه بالسجن لمدة عامين وشهر بتهمة نشر دعاية إرهابية.

وأضاف المحامي أنه يعتقد أن «الحكم سياسي»، وأنه أقصى مما كان عليه في قضايا أخرى مماثلة، وأكد أنه سيستأنف أمام القضاء مرة أخرى، وقال «أصدرت المحكمة حكماً قاسياً للغاية. نعتقد أن الأمر يتعلق بتطورات العملية في شمال العراق وأن المحاكم تتأثر بالنزاعات». كانت صحيفة «أوزجور جوندام» من بين أكثر من ١٣٠ منفذًا إعلامياً أغلقتها الحكومة خلال حالة الطوارئ التي أعلنتها في أعقاب الانقلاب العسكري الفاشل في يونيو ٢٠١٦، في حملة قمع أثارت قلق حلفاء أنقرة الغربيين والجماعات الحقوقية. وبحسب الوكالة، تم اعتقال حوالي عشرين من موظفي الصحيفة في عام ٢٠١٦ كجزء من تحقيق في صلاتهم المزعومة بالمقاتلين الأكراد. في ذلك الوقت، أغلقت المحكمة الصحيفة بدعوى نشر دعاية لحزب العمال الكردستاني، المصنف على أنه منظمة إرهابية من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكذلك من قبل تركيا.

← المرصد السوري وروجا فا

الكشف عن تفاصيل خطة التحالف الدولي لتعزيز قواه في المنطقة وإنشاء قاعدة عسكرية عند مثلث العراق- سوريا - تركيا

وكالات متعددة:

أكَّد المرصد السوري المعارض أن التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن يعتزم إنشاء قاعدة عسكرية جديدة له عند مثلث العراق - سوريا - تركيا في منطقة عين ديوار في ريف الحسكة. وأرسلت قوات التحالف الدولي الأحد، تعزيزات جديدة إلى قواعدها العسكرية في ريف الحسكة، وذلك بهدف تعزيز قواها في المنطقة.

مصادر محلية قالت إن "رتلاً للتحالف الدولي يضم نحو ٥٠ شاحنة تحوي مواد لوجستية وعسكرية برفقة عربات مدرعة دخل الأراضي السورية عبر معبر الوليد الحدودي"، وأضافت أن "الرتل وصل إلى قواعد التحالف الدولي في القامشلي والحسكة".

وأكَّدت المصادر أن القوات الأمريكية أعادت انتشارها في ريف بلدة اليعربية بمنطقة المالكية شمال شرق الحسكة، بعد إنشائها قاعدة عسكرية جديدة، وهي عبارة عن مطار زراعي قديم، وذلك بعد تحسينه بالجدران الإسمنتية، وإقامة السواتر الترابية وإنشاء مهبط للطائرات المروحية ضمه.

وتم نقل معدات عسكرية ولوجستية إليه، وجاء من بينها تم جلبه من قاعدة صوامع قرية تل علو التي أخلتها قوات الاحتلال الأمريكي خلال الأيام الماضية.

في السياق، نقلت وكالة سانا عن مصادر في الحسكة أن قوات سوريا الديمقراطية استولت بالقوة على المطاحن في مدينة الحسكة والقامشلي، ونهبت محتوياتها.

ووفق المصدر لـ"سانا" فإن مسلحي "قسد" استولوا أيضاً على مرائب فرع السورية للحبوب بالقامشلي، وسرقوا السيارات وقطع الغيار من المستودعات التابعة للمؤسسة، وفق ما نقلت وكالة سانا.

وفي وقت سابق، أعلن البنتاغون، أن القوات الأمريكية الموجودة في سوريا لم تعد مسؤولة عن حماية النفط في هذا البلد إذ إن واجبها الأوحد هو مكافحة تنظيم داعش، في تعديل للأهداف التي حددها لهذه القوات الرئيس السابق دونالد ترامب.

وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية جون كيربي للصحافيين إن "موظفي وزارة الدفاع ومقاوليها من الباطن ليسوا مخولين مذَّيد المساعدة إلى شركة خاصة تسعى لاستغلال موارد نفطية في سوريا ولا إلى موظفي هذه الشركة أو إلى وكلائه".

وأضاف ردًا على سؤال بشأن مهمة القوات الأمريكية في سوريا، أنَّ العسكريين الأمريكيين المنتشرين في شمال شرق سوريا وعددهم حالياً حوالي ٩٠٠ عسكري "هم هناك لدعم المهمة ضد تنظيم داعش في سوريا (...) هذا هو سبب وجودهم هناك".

ولا تزال الغالبية العظمى من حقول النفط في شرق سوريا وشمالها الشرقي خارج سيطرة الدولة السورية. وتقع هذه الحقول في مناطق تسيطر عليها بشكل أساسي قوات قسد، الميليشيات المدعومة أمريكياً والتي تشكل العائدات النفطية المصدر الرئيسي لمداخيلها.

وكان الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب قال عام ٢٠١٩ عندما عدل عن قراره سحب جميع القوات الأمريكية من شمال شرق سوريا، إنه سيبقاء على بعض مئات من العسكريين "حيث هناك نفط".

بایدن والسياسة الأمريكية الخارجية تجاه سوريا

: Middleeast Eye

بواسطة الباحثة: شيرين خليل: مع الذكرى العاشرة لبدء الأحداث السورية، تعود إلى دائرة النقاش مسألة تفاعل المجتمع الدولي مع هذا البلد المنكوب بالحرب. يسلط تقرير جديد منشور على موقع «ميدل إيست آي» الضوء على الاستراتيجية التي ستتبعها إدارة بایدن تجاه الوضع السوري، والخيارات المتوقعة للسياسة الخارجية الأمريكية في هذا المجال.

سوريا . تغييرات متوقعة

في حين أن الكثير من السياسة الخارجية للرئيس جو بایدن تبدو وكأنها امتداد لاستراتيجية الولايات المتحدة المؤسسة خلال فترة ولايته في عهد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، إلا أن التقرير يتحدث عن أقل ضئيل في الرجوع بالزمن فيما يخصّ الحالة السورية. سعت استراتيجية أوباما إلى دعم المعارضين من يحاولون الإطاحة برئيس النظام السوري بشار الأسد، لكن ولّت تلك الأيام منذ زمن طويلاً، حيث توصل الكثيرون من المجتمع الدولي الآن إلى إجماع بأن هذا الرئيس سيبقى وفقاً لوصف التقرير.

سيكون تحدياً أمام فترة بایدن الرئاسية التحكم بالأمور بعد مجموعة الخطوات المتتالية التي فعلها الرئيس السابق دونالد ترامب في سوريا، وهي خطوات أربكت حتى بعض من أبرز المحللين العسكريين في العالم. يواجه بایدن أيضاً احتمال تحميل الرئيس الأسد المسؤلية عن جرائم الحرب الموثق ارتكابها من قبل الحكومة السورية، مع المضي قدماً في احتمال استمرار حكمه في الآن ذاته.

حالياً، تشكل العقوبات الصارمة التي فرضها الكونجرس الأمريكي بقانون قيصر جزءاً كبيراً من التدخل الأمريكي في سوريا، ومع وجود حوالي ٩٠٠ جندي على الأرض يتمركز معظمهم حول احتياطيات النفط، يبرز سؤال أيضاً فيما يتعلق بالهدف الذي ستتحده إدارة بایدن بشأن استمرار المشاركة العسكرية الأمريكية في سوريا.

ماذا عن العقوبات؟

قال مدير مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة أوكلahoma والمختص في سوريا جوشوا لانديس لموقع ميدل إيست آي إن استراتيجية ترامب تمثلت في «تحويل سوريا إلى مستنقع»، مضيفاً أن المرحلة النهائية «إحداث شكل من أشكال تغيير النظام من خلال الوسائل السلمية، وهو خليط من السياسات المختلفة في الماضي، لجعلها مستساغة اليوم. إلا أنها ليست قابلة للتحقق».

وتتابع لانديس: «خاض الأسد حرباً وحشية للغاية من أجل البقاء في السلطة وإبقاء أناسه حاكمين، وهو ليس على طريق الخسارة. لا يوجد اليوم معارضة قادرة على الإطاحة به. بدلاً من ذلك، يجب إيلاء الأولوية لإقامة الروابط وإصلاح العلاقة الأمريكية مع حكومة الأسد»، ويعتقد لانديس أن معظم العقوبات الأمريكية ضد سوريا يجب رفعها.

وقال لانديس إن «الإجراءات الاقتصادية والعزلة تعاقب الشعب بالحقيقة وليس النظام. هذه سياسة سيئة لأنها تترك سوريا في فراغ يقوى إيران والنظام»، مضيفاً: «بيد أني أعتقد أن الولايات المتحدة قادرة على اكتساب عائدٍ من المستنقع الاقتصادي الرهيب الذي ساعدت على تطويره في سوريا إذا ما استخدمت الدبلوماسية الحكيمة».

العقوبات على سوريا أداة للمساومة

يقول التقرير إن أحد كبار الدبلوماسيين الذين من المقرر أن يساعدوا في تنفيذ الدبلوماسية الأمريكية في سوريا هو المبعوث الأمريكي إلى سوريا الذي لم يتم تعيينه بعد. وبحسب ما ورد، فقد اختير المسؤول السابق في وزارة الخارجية الأمريكية والدبلوماسي في الأمم المتحدة جيفري فيلتمان من قبل وزير الخارجية الأمريكية أنتوني بلينكين لتولي المنصب.

تحدث فيلتمان مع موقعميدل إيست آي موضحاً رفضه لفكرة شغل العقوبات الأمريكية دوراً مهماً في المعاناة المتفاقمة في سوريا: «لا يمكن لأحد أن ينكر أن العقوبات يجب أن يكون لها بعض التأثير في السكان المدنيين.. لكن السبب الرئيسي للمشاكل الاقتصادية الخطيرة ليس العقوبات، السبب الرئيسي هو الموت والدمار الناجم عن الحرب، وهو ما يعزى معظمها إلى الحكومة لتسبيب الغارات الجوية به، وهو ما لم يكن بيد المعارضة يوماً».

يعتبر فيلتمان أحد منتقدي السياسة الأمريكية في سوريا، باستثناء دورها في صد تنظيم داعش هناك. وينقل عنه التقرير قوله بأنه رغم توجّب عدم تحمّيل العقوبات مسؤولية الوضع الاقتصادي في سوريا، إلا أن العقوبات بالمقابل قد فشلت في الضغط على حكومة الأسد.

وبالنسبة لمستقبل السياسة الأمريكية حيال سوريا، يعتقد فيلتمان أن على الولايات المتحدة استخدام العقوبات بمثابة أداة للمساومة، ويوضح فيلتمان بالقول: «أعتقد أن الوقت قد حان لوضع نوع من خارطة الطريق المرحلية على الطاولة تتطلب من السوريين اتخاذ خطوات معينة باتجاه الإصلاح السياسي واللامركزية واحترام حقوق الإنسان وإطلاق سراح السجناء وما إلى ذلك»، و«بمقابل الخطوات الجادة والملموسة القابلة للإثبات – من طرف سوريا – ستتخذ الولايات المتحدة خطوات لتخفيض العقوبات أو تعليقها مؤقتاً، ومعرفة ما إذا كان تخفيض العقوبات قيد التطبيق الآن يمكن أن يولّد نوعاً من التغيير السلوكى الذي لم يصل إليه فرض العقوبات نفسها».

وينقل التقرير شكوك فيلتمان حيال هذا الأمر: «أنا لست متأكداً من أن هذا سينجح، لكنني أعتقد باستحقاقه للمحاولة».

إدارة بايدن ورسالة متضادة

تردد صدى بعض من آراء فيلتمان في مؤتمر صحفي جرى يوم الثلاثاء للمتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس الذي قال بأن إدارة بايدن ستتطلع إلى تعزيز «تسوية سياسية» متعددة الأطراف لإنهاء الحرب في سوريا. وفي الوقت نفسه، أشار أيضاً إلى نيتهامواصلة استخدام العقوبات أداة للضغط.

صرح برايس: «على للتسوية السياسية التصدي للأسباب الكامنة التي أدت إلى ما يقرب من عقدٍ من الحرب الأهلية. سنستخدم الأدوات المتاحة أمامنا – بما في ذلك الضغط الاقتصادي – للحثّ باتجاه إصلاحٍ مُجدٍ والخضوع للمساءلة»، ومع ذلك، يقول برايس إن مجلس الوزراء والعاملين الذين اختارهم الرئيس بайдن بعثوا بـ«رسالةٍ مختلطةٍ للغاية».

في أواخر الشهر الماضي، عين بайдن المسؤول السابق في إدارة أوباما وخبير الشرق الأوسط روبرت مالي ليكون مبعوثه الخاص إلى إيران، وهو ما أثار غضب مناصري الحرب الأشداء، الذين وصفوا المسؤول بأنه متساهل للغاية مع طهران وحاد للغاية مع إسرائيل. ونظرًا لأنَّه من المقرر أن تكون إيران من بين أحد أهم اهتمامات السياسة الخارجية للإدارة، فقد أشار المحللون إلى الآثار التي يمكن أن تحدثها المفاوضات النووية على السياسة الأمريكية في سوريا.

ويذكر التقرير بفترة عمل مالي في إدارة أوباما، حين عارض دعم الولايات المتحدة للمعارضين السوريين وقاوم الإجراءات العقابية ضد الأسد، لأنَّ مثل هذه الخطوات تعقد المحادثات مع إيران برأيه، وهي الحليف الرئيسي للنظام السوري. وفي مقابلة عام ٢٠١٨، انتقد مالي دعم واشنطن للمعارضة السورية، قائلاً: «كنا جزءاً من تأجيج الصراع بدلاً من إيقافه».

يوافق وزير الخارجية المستلم حديثاً بلينكين على وصم سياسة محاولات الولايات المتحدة لدعم المعارضين السوريين بـ«الفاشلة»، لكنه وعلى عكس مالي، يعرب عن دعمه لاستمرار الإجراءات العقابية ضد حكومة الأسد. صرَّح بلينكين لصحيفة واشنطن بوست خلال حملة بaiden بأنه على الإدارة الحرص على الإنفاذ القوي لعقوبات قانون قيصر.

من جهتها، أطلقت حملة بaiden خطة شراكة عربية أمريكية تعتمد الوصول لخطط لـ«حشد دول أخرى لدعم إعادة إعمار سوريا»، وهو ما أثار تساؤلات حول ما إذا كان بaiden ينوي إتمام تنفيذ قانون قيصر. وقالت الخطة أيضاً إنَّ الإدارة سوف «تجدد الالتزام بالوقوف مع المجتمع المدني والشركاء المؤيدون للديمقراطية على الأرض».

نفوذ روسيا وإيران

في غضون ذلك، أشار فيلتمان إلى أنه في حين أنَّ الوضع العسكري في سوريا الآن «أهداً مما كان عليه منذ أمدٍ طويل»، إلا أنَّ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تتدهور بسرعة. أبدت روسيا وإيران دعمها العسكري للحكومة السورية خلال السنوات العديدة الماضية، لكن فيلتمان يشكُّ بأنَّ يحصل هذا الهروب للإغاثة من الجانب الاقتصادي أيضًا.

وينقل التقرير عن فيلتمان سؤاله: «في الوقت الحالي، لا يوجد خطر حقيقي من إخراج المعارضة لبشار الأسد من السلطة، ولكن هل يمكنه الحفاظ على المستوى نفسه من الدور عندما يترأس الطريق للانهيار الاقتصادي والاجتماعي؟»، مضيفاً أسلة أخرى: «هل سينقذه الروس والإيرانيون بنفس الطريقة التي انقوذوه بها على

الجبهة العسكرية؟ وإلى متى يمكنهم الاستمرار في ذلك؟ من المثير للاهتمام النظر الآن للتغيير في السياسة الأمريكية-السورية حين لا يعود الوضع الميداني في سوريا متعلقاً بالحملة العسكرية.

بالمقابل، صرّح لانديس لموقع ميدل إيست آي أنه من المرجح أن تحافظ الولايات المتحدة على وجودها العسكري في سوريا دون تغيير. فبالإضافة إلى محاربة تهديد داعش وفقاً للتقرير، تؤمن القوات الأمريكية وسيلة «عزل العراق عن سوريا، وقطع خطوط الإمداد الإيرانية» أيضاً.

يتبع لانديس في حديثه مع الموقع: تعتمد هذه السياسة على السماح لإسرائيل بالسيطرة الكاملة على الجو، حتى تتمكن من القصف متى شاءت والإبقاء على حالة قطع الممرات السريعة بين العراق وسوريا، وهو ما تفعله الولايات المتحدة من خلال نشر قواتها على الطريق البري السريع الرئيسي، حيث صارت أغلب التجارة، وبالتالي يمكنها إيقاف الاقتصاد بمحمله»، مضيفاً: «أمريكا لديها بالفعل قدر كبير من النفوذ في قدرتها على تدمير اقتصاد هذه الدول والضغط على إيران، وسوف تستخدم هذا الضغط من أجل التفاوض على صفقة إيران».

أنابيب النفط في الصورة

في هذه الأثناء، قال لانديس إن إعادة التفاوض على اتفاق مع إيران مع احتمال تهيئة الاستقرار في سوريا من بين المسائل الأخرى التي تعني الولايات المتحدة، لأن إمكانية تحقيق تماسك أكبر في أنحاء المنطقة قد ينجم عنه تأثيرات أوسع تتعارض مع تطلعات الولايات المتحدة. ونوه لانديس إلى التوقعات بخط أنابيب نفط يربط بين إيران والعراق وسوريا ولبنان، الذي كان يجري النظر فيه عام ٢٠١١ قبل نشوب الحرب في سوريا.

يوضح التقرير عدم توافق هذا الخط مع المصالح الأمريكية لأن من شأنه إثراء إيران – أحد أكبر منتجي النفط في العالم – والتنافس مع خطوط الأنابيب المقترحة عبر المملكة العربية السعودية إلى إسرائيل، لكن بالمقابل يمكن لصفقة مماثلة أن تحقق العجائب للمنطقة. بالإضافة إلى ذلك، سيهدد خط كهذا الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي وكذلك المصالح التركية.

قال لانديس إن الصفقة الإيرانية يفترض لها «أن تسمح بتطبيع أكبر للعلاقات الاقتصادية، لأنه.. ولأول مرة في التاريخ الحديث، أصبحت حكومات إيران والعراق وسوريا ولبنان صديقة»، متابعاً: «جميعهم متحالفون الآن. وبالنسبة لإيران، قد ترى خط أنابيب عملاق مبني من إيران، عبر الصحراء العربية مباشرة، بين العراق وسوريا وإلى الساحل الذي سيرسل ذلك النفط والغاز إلى أوروبا، مع تجنب تركيا. سيكون في غاية الذكاء القيام بذلك». سيسفر خط الأنابيب من هذا النوع وقتاً جيداً، ولكنه سيتحقق دخلاً كبيراً لسوريا وجيرانها.

وأضاف لانديس للموقع: «سيكون هذا مفيداً لأوروبا ومفيداً لإيران والعراق وسوريا، لكن أمريكا توقف كل ذلك عبر المحافظة على حالة شلل تجارة الترانزيت بواسطة حضور قواتها على الحدود الرئيسية ومواصلة عقوباتها وغير ذلك. إنه لن يحدث فحسب»، متابعاً: «لكن من الناحية النظرية، هذا ما تريده إيران، لأنه سيسمح لها بالتواصل مع العالم وأن تغدو شريكاً تجارياً رئيسياً تشتري نفسها وجيرانها، بما في ذلك سوريا»

*الترجمة: عفاف محمد/سارة بوست

← المرصد الإيراني

فاطمة الصمادي* :

تبادل الشروط بين طهران وواشنطن: تأجيل الحل والمواجهة معًا

مركز الجزيرة للدراسات:

فيما تزيد واشنطن أن تعود إيران إلى الالتزام ببنود الاتفاق وخاصة ذلك البند المتعلق بتخصيب اليورانيوم، تؤكد طهران أن الخطوة الأولى يجب أن تأتي من قبل الإدارة الأميركية حيث إن واشنطن هي التي انسحب من الاتفاق وإن رفع العقوبات هو مفتاح أساسى لأهم أبواب العلاقة المؤصدة. ورغم جميع المساعي، تتراجع فرص التفاوض بين الجانبين في الفترة القصيرة المتبقية على حكومة روحاني قبل الانتخابات الرئاسية الإيرانية، في يونيو/حزيران ٢٠٢١.

لم تتوقف التأكيدات الإيرانية على مستويات عليا متعددة، بضرورة أن تبادر واشنطن إلى العودة إلى الاتفاق النووي حيث إنها هي من انسحب منه. وكرر وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، تصريحات سابقة بأن بلاده لن تتفاوض مع إدارة بايدن بشأن اتفاق النووي حيث سبق لإيران أن وقعت اتفاقاً بشأن برنامجها النووي في صيف ٢٠١٥ مع مجموعة ١+٥، وهو الاتفاق الذي انسحب منه الإدارة الأميركية بقرار من الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في ٢٠١٨، معيداً كافة العقوبات التي كان من المفترض أن ترفع عن إيران بموجب الاتفاق كما فرض عقوبات أخرى طالت كافحة القطاعات الاقتصادية في إيران.

تتناول هذه الورقة آخر المواقف تجاه الاتفاق النووي الإيراني، في طهران وواشنطن، وتعكس هذه المواقف بصورة واضحة أن مجيء بايدن رئيساً للولايات المتحدة الأميركية غير كفيل بحد ذاته بحل المعضلة، كما أن العودة المنتظرة إلى الاتفاق تبدو محاطة بالكثير من المشكلات ويواجهها الكثير من العقبات.

الأكثر مقابل الأكثر أو الأقل مقابل الأقل؟

ومع تداول عدد من السيناريوهات وبدء مباحثات أوروبية-أميركية، بشأن الاتفاق النووي، خرج القائد الأعلى في إيران، آية الله علي خامنئي، ليؤكد بصورة حاسمة أن بلاده "لن تعود للامتناع للاتفاق النووي قبل رفع العقوبات الاقتصادية عنها بالكامل، وأن الولايات المتحدة يجب أن ترفع جميع العقوبات إذا كانت تريد من طهران الدول عن خطواتها النووية".

وقال خامنئي في تغريدة على حسابه في تويتر: إن "إيران أوفت بجميع التزاماتها بموجب الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ وليس الولايات المتحدة والدول الأوروبية الثلاثة... إذا كانوا يريدون من إيران العودة لالتزاماتها فيجب على الولايات المتحدة أن ترفع جميع العقوبات أولًا"، ويبدو أن خامنئي يريد ما هو أبعد من قرار رفع العقوبات وهو التأكيد من تطبيقها كشرط سابق للالتزام الإيراني "إذا تأكدنا من رفع كل العقوبات، عند ذلك سنعود إلى الالتزام الكامل".

وتحدث الرئيس الإيراني، حسن روحاني، بصورة منسجمة مع تصريحات خامنئي، قال الرئيس الإيراني: "إذا عادت مجموعة ١+٥ إلى التزاماتها ضمن الاتفاق النووي، فإن إيران ستعود للعمل بجميع التزاماتها"، وقال

خلال لقاء الدبلوماسيين الأجانب في إيران: إن من انسحب من الاتفاق النووي أولاً هو من عليه أن يتخذ الخطوة الأولى للعودة إليه، وإن إيران لم تشهد حتى الآن أي إجراء واقعي من قبل إدارة بايدن بشأن العقوبات. ويبدو أن إيران قد غادرت مربع الحذر وهي تخاطب إدارة بايدن من خلال وزير خارجيتها، محمد جواد ظريف، الذي قال بأن الإدارة الأميركيّة لديها فرصة محدودة للعودة إلى الاتفاق، وأن السقف الزمني لهذه الفرصة ليس مفتوحاً بصورة دائمة.

في المقابل، يبدو أن إدارة بايدن لم تنضج خطة نهائية بشأن التعامل مع الاتفاق النووي، وما زال روبرت مالي الذي عيّنه بايدن مندوباً له للشؤون الإيرانية، يُجري مباحثات مع أطراف أميركية عدّة، بعضها يحمل مواقف متشددّة تجاه طهران. أما الرئيس الأميركي نفسه، فقد صرّح بأن الولايات المتحدة "ستعود الانضمام إلى الاتفاق الموقع عام ٢٠١٥ إذا عادت إيران إلى الالتزام الصارم ببنوده، وأنها ستتجعل ذلك نقطة انطلاق إلى اتفاق أوسع، يمكن أن يقيّد قدرة طهران على تطوير الصواريخ وكذلك أنشطتها الإقليمية".

وتحل حديث وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، الفحوى ذاتها إلى شبكة سي إن إن، وهي أن بلاده ستعود إلى الاتفاق النووي مع إيران إذا التزمت طهران بتعهداتها الواردة في الاتفاق.

إيران تغادر مساحة الحذر

في يناير/كانون الثاني من العام ٢٠٢١، واصلت إيران خطوات تحفيض التزامها بالاتفاق النووي، وتطبيقاً لقانون صدر عن مجلس الشورى ويلزم الحكومة بعدد من الخطوات فيما يتعلق بالبرنامج النووي، استأنفت إيران تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠ في المئة، في خفض جديد للتزاماتها بموجب الاتفاق النووي والذي ينص على الارتفاع بنسبة التخصيب عن ٣,٦٧ في المئة.

قال رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، علي أكبر صالحی، إن بلاده ستوقف العمل بالبروتوكول الإضافي للاتفاق النووي، إذا لم تنفذ بقية الأطراف التزاماتها، وقد تمنع إيران مفتشي الوكالة الدولية من مراقبة برنامجها النووي.

ويتصاعد القلق الغربي من مواصلة تنفيذ إيران لخطوات خفض الالتزام، خاصة مع تصريحات أخيرة لوزير الأمن والاستخبارات والأمن الإيراني، محمود علوی، بشأن نية بلاده امتلاك أسلحة نووية إذا استمرت الضغوط عليها، وقال علوی في مقابلة مع التليفزيون الرسمي الإيراني: "قال القائد الأعلى بوضوح في فتواء: إن الأسلحة النووية تناقض الشريعة وإن الجمهورية الإسلامية تعتبرها محرمة دينياً ولا تسعى لحياتها"، ويستدرك علوی "لكن قطعاً محاصراً يمكن أن يتصرف بشكل مخالف لما يفعله عندما يكون طليقاً، وإذا دفعت إيران في ذلك الاتجاه فلن يكون الذنب ذنب إيران".

وقد أثارت تصريحات علوی ردود فعل دولية، كان أبرزها ما صدر عن وزارة الخارجية الأميركيّة التي أكدت أن تصريحات محمود علوی تثير قلقاً لدى الولايات المتحدة. وقال المتحدث باسم الوزارة، نيد برايس، في مؤتمر صحفي عقده الثلاثاء: "من غير الواضح بالنسبة لنا حتى الآن ما إذا كان الوزير الإيراني يتحدث باسم أي طرف آخر فضلاً عنه شخصياً... نحن بالطبع اطلعنا على هذا الكلام وهو مقلقاً جداً"، وأضاف برايس: "أود التشديد في هذا السياق على أن إيران لها التزامات في إطار معايدة منع انتشار الأسلحة النووية".

وقد قوبلت تصريحات علوی أيضاً بنقد داخل إيران كان أبرزه ما نشرته وكالة تسنيم المقربة من الحرس الثوري، التي تساءلت ما إذا كان الوزير مدركاً لتبوعات حديثه على صالح الجمهورية الإسلامية، وقالت الوكالة في تعليقها: إذا كان للسيد علوی رأي شخصي حول قضيّاً مهمّاً في البلاد، فيمكنه الاحتفاظ به لنفسه أو تقديمها باسمه كشخص عادي عندما لا يكون متقدماً لأي منصب، إلا أن الحديث وهو في منصب حساس كوزارة

الاستخبارات، يجب أن يكون ضمن قواعد وأطر وتدابير، لا يستطيع الوزير الفاضل التحدث دون الالتفات إليها وبالنيابة عن الجمهورية الإسلامية.

وأضافت تسنيم: إن معارضة الجمهورية الإسلامية والقائد الأعلى للثورة والسلطات الإيرانية لإنتاج واستخدام القنبلة النووية ليست موقفاً منافقاً لمجرد استرضاء أو خداع دبلوماسي للغرب. واعتبرت أن هذه التصريحات تتعارض تماماً مع المصلحة الوطنية لأنها يمكن أن تقوّي من ضغط الأطراف الغربية على إيران، والأهم من ذلك أنها تعطي مصداقية للإطار العدوانى للأميركيين، وأشارت الوكالة إلى أنه لطالما شددت إيران على أنها لا تنوى أبداً صنع قنبلة نووية، ولم تتخذ أي إجراء للقيام بذلك، وشددت على أن إطار التفاوض يجب أن يكون "صحيحاً" مقابل "شفافية" "أي إن الغرب يقبل حق إيران في أي تخصيب صناعي غير محدود (وبصفة عامة لدورات الوقود الثقيل والمعدات، وما إلى ذلك) للاستخدام السلمي للطاقة النووية، مقابل الشفافية من خلال عمليات التفتيش وضمانات تلتزم بها إيران.

تبعد تصريحات وزير الاستخبارات الإيراني هذه مناقضة لفتوى آية الله خامنئي بحرمة صناعة وامتلاك السلاح النووي، لكن إذا عدنا إلى الفقه السياسي لآية الله الخميني فلن نجد تناقضًا، فالاحفاظ على النظام الإسلامي من أهم الواجبات الدينية وأحد أهم قضايا الفقه السياسي عند الخميني، ونجد في صحيفه الإمام في أكثر من موضع أنه "إذا كان علينا الاختيار بين الحفاظ على النظام الإسلامي والحفاظ على بعض الأحكام الإسلامية، فإن الحفاظ على النظام الإسلامي هو بالتأكيد أولوية"، بل "ويرجح ذلك على أهمية حفظ حياة إمام الزمان".

السيناريوهات

التصعيد ورفض التفاوض: قد تستمر حالة رفض التفاوض بصيغته المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية داخل أو ساتر صناع القرار الإيراني، لكنها لن تستمر إلى ما لانهاية وقرار التفاوض من عدمه رهن بمتغيرات عدة بعضها يتعلق بالجانب الإيراني وكثير منها يتعلق بالطرف المقابل. ومن الواضح أن ما تبقى من فترة رئاسية لروحاني يعد بحد ذاته عامل تأخير لبعض الأطراف وقد يرجح الرئيس الأميركي الانتظار للتفاوض مع الرئيس الإيراني المقبل خاصة إذا صدق التوقعات وجاء من داخل التيار الأصولي. أما داخل إيران فالمسألة في جزء مهم منها تتعلق بالسؤال الملحق اليوم المتعلق باستشعار وجود خطري يهدّد بنية النظام، وذلك قد يدفع إلى ترجيح الاحتمال التفاوضي، لكنه في الوقت ذاته قد يحمل حالة تصعيد قصوى تجعل إيران تتوجه لتعزيز جوانب عسكرية نووية في برنامجها النووي بصورة غير مسبوقة، وهو ما سيقابله ردود فعل قد تتضمن عملاً عسكرياً ضد إيران، وسيعني بالتأكيد عودة ملفها النووي إلى مجلس الأمن وعودة العقوبات بإجماع دولي ضدها. وسيق لقائد القيادة الوسطى الأميركية، الجنرال كينيث ماكنزي، أن صرح بأن تحريك قوات بلاده في المنطقة يجري حسب الحاجة، ويتم بناء شراكات في مواجهة إيران، معتبراً إياها مصدر عدم استقرار بالعراق وسوريا واليمن.

عوده أميركية كاملة والتزام إيراني كامل: وهذا السيناريو هو الذي ترغب فيه إيران، ويقوم على أن تعود الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاتفاق النووي وتزيل العقوبات المفروضة على إيران، وفي المقابل تتراجع إيران عن خفض التزاماتها وتعود إلى الالتزام الكامل بالاتفاق النووي، ولا يبدو هذا السيناريو ميسراً بسبب كثرة العقوبات وتعقيد آليتها، فمنذ انسحاب ترامب من الاتفاق النووي، عام ٢٠١٨، تم فرض عقوبات على إيران يبلغ عددها ٧٥١ تشمل شخصيات مدنية وعسكرية ومؤسسة مالية واقتصادية أهمها البنك المركزي وبينوك أخرى، والحرس الثوري وشركات الطيران والموانئ يضاف إليها أكثر من ٨٠٠ سابقة كان من المفترض أن تُلغى بموجب

الاتفاق النووي. يضاف إلى ذلك أن الرئيس الأميركي لا يبدو مستعداً للتخلي بالكامل عن سياسة الضغط الأقصى التي انتهجها ترامب، كما أن الحليف الإسرائيلي يعارض ذلك بصورة واضحة.

الالتزام المتبادل تدريجياً وجزئياً: إذا كان ترامب سعى لإجبار إيران على التفاوض مجدداً وتوقيع اتفاق جديد فإن الرئيس المنتخب، بایدن، لن يكون بمقدوره تجاوز العقبات التي وضعتها إدارة ترامب بشأن محاصرة إيران من خلال هيكلية العقوبات المعقدة. في المقابل، تؤكد طهران أنها لن تفاوض مجدداً على ملفها النووي، فضلاً عن رفضها التفاوض بشأن ملفات أخرى كبرنامجهما الصاروخي ونفوذها الإقليمي. ولذلك، فإن سيناريو الالتزام الجزئي يقوم على عودة متدرجة إلى الاتفاق النووي من قبل الولايات المتحدة الأميركيه والبدء بإزالة بعض العقوبات يقابلها عودة متدرجة من قبل طهران إلى الالتزام ببنود الاتفاق والتراجع عن خطواتها السابقة مثل تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠٪. وقد نقلت وكالة رویترز للأنباء عن ثلاثة مصادر مطلعة أن الإدارة الأميركيه تبحث مجموعة من الأفكار لإحياء الاتفاق النووي الإيراني المبرم في ٢٠١٥، بما فيها اتخاذ واشنطن وطهران خطوات صغيرة دون الالتزام الكامل بالاتفاق، وذلك من أجل كسب الوقت.

تفاوض جديد واتفاق جديد: وهو السيناريو الذي تريده واشنطن وتوبيه بعض الأطراف الغربية والإقليمية، وفيه تسعى واشنطن لجعل الاتفاق أوسع من حيث القضايا التي سيشملها وهو ما تريده إسرائيل أيضاً، فيما تسعى أطراف إقليمية كالسعودية والإمارات إلى أن تكون طرفاً في هذه المفاوضات، وقد تحدث الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، عن ضرورة إشراك السعودية في المحادثات المبتغاة، لكن هذا السيناريو غير مقبول إيرانياً، فكما أنها ترفض التفاوض مجدداً بشأن برنامجهما النووي، فهي تعتبر مشاركة أطراف إقليمية مثل السعودية في المفاوضات ضريراً من المستحيل.

خاتمة

يبدو أن فرصة التفاوض في الفترة المتبقية من عهد روحاني تتراجع، بفعل متغيرات عدة أهمها الشروط التي وضعها آية الله خامنئي وفي مقدمتها عودة الولايات المتحدة الأميركيه إلى الاتفاق النووي ورفع العقوبات، وهذا غير قابل للتحقق في الأشهر القليلة المتبقية" حيث الانتخابات الرئاسية القادمة التي ستجرى في يونيو/حزيران من العام ٢٠٢١. وقد يرجع الرئيس الأميركي التريث وصياغة آلية جديدة للتعامل مع الرئيس الإيراني القائم والذي تقول مؤشرات عدة إنه سيكون أصولي التوجه. في الوقت ذاته، تنظر واشنطن بقلق شديد إلى خطوات إيران المتلاحقة بخفض التزامها بالاتفاق النووي، ولذلك قد تعمد إلى إجراءات رمزية لبناء الثقة بآجاله بعض العقوبات سعياً لبناء الثقة وتجاوز عقبات التفاوض.

أما فيما يتعلق ببرنامجهما الصاروخي، وكما أشرنا في ورقة سابقة، فلا يظهر أن إيران مستعدة من حيث المبدأ للدخول في مفاوضات بهذا الخصوص، ومؤخراً أعادت موقع للحرس الثوري نشر تصريحات سابقة، لقائد القوات الجوية في الحرس الثوري، أمير علي حاجي زاده، بأن البرنامج الصاروخي الإيراني خط أحمر ولن يُعطى إلا في مسؤول للتفاوض بشأنه. ومن المستبعد بصورة كبيرة أن تقبل طهران بمشاركة أطراف إقليمية في محادثاتها مع العالم الغربي وتطرح بدليلاً عن ذلك محادثات إقليمية وثنائية مع دول كالسعودية، وقد تسهم محادثات من هذا النوع في الوصول إلى حل سياسي بشأن بعض القضايا مثل اليمن.

*باحثة وأستاذة جامعية أردنية مختصة في الشأن الإيراني، حاصلة على درجة الدكتوراه من جامعة علامه طباطبائي في إيران. لها عدد من الكتب والأبحاث المتعلقة بالشأن الإيراني. تعمل حالياً باحثة أول في مركز الجزيرة للدراسات وتشرف على الدراسات المتعلقة بإيران وتركيا ووسط آسيا.

مهدي خاجي*

خامنئي يضع شروطاً مقابل موافقة إيران على استئناف التزاماتها النووية

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى:

في ٧ شباط/فبراير، صرّح المرشد الأعلى علي خامنئي أن إيران لن تقيّد برنامجها النووي مرة أخرى بالامتثال للتزامات «خطة العمل الشاملة المشتركة» ما لم «ترفع أمريكا كافة العقوبات». ومن خلال ذكره الشروط الأولية التي يعرف أن واشنطن لن تلبّيها حالياً، يشير المرشد الأعلى مرة أخرى إلى عدم اهتمامه بالعودة إلى الامتثال الكامل للاتفاق النووي – على الأقل قبل مغادرة الرئيس روحاني لمنصبه في آب/أغسطس.

في إحدى خطاباته القليلة التي يلقيها بشكل مباشر منذ بدء جائحة فيروس كورونا، صرّح المرشد الأعلى علي خامنئي في ٧ شباط/فبراير أن إيران لن تقيّد برنامجها النووي مرة أخرى بالامتثال للتزامات «خطة العمل الشاملة المشتركة» ما لم «ترفع أمريكا كافة العقوبات». ومتوجهاً إلى مجموعة من قادة القوات الجوية، أعرب عن موقفه بعبارات واضحة وحازمة: «إذا أرادوا من إيران العودة إلى التزاماتها بموجب «خطة العمل الشاملة المشتركة»، فعلّي أمريكا أن ترفع جميع العقوبات، على أن يكون ذلك عملياً وليس بالكلمات. ثم نتحقق من ذلك ونرى ما إذا تم رفع العقوبات بشكل صحيح قبل أن نعود إلى التزامات «خطة العمل الشاملة المشتركة»... هذه هي سياسة الجمهورية الإسلامية النهائية والتي لا رجعة فيها، وهي مسألة إجماع بين مسؤولي الدولة». وردَّ أيضاً على الملاحظات التي أدلّ بها الرئيس الأمريكي بايدن لشبكة «سي بي إس نيوز» في ٨ شباط/فبراير: «ليس للأمريكيين والأوروبيين الحق في إلزام (إيران) ووضع شروط عليها بسبب انتهاكهم للتزامات «خطة العمل الشاملة المشتركة». الجهة الذي يجب أن تضع الشروط بشكل صحيح هي الجمهورية الإسلامية، لأنها ملتزمة بـ«خطة العمل الشاملة المشتركة»».

وألقي الخطاب في الذكرى الثانية والأربعين للحظة بارزة في ثورة ١٩٧٩، وهي انشقاق ضباط في القوات الجوية، وغيرهم من العسكريين البارزين وانضمّا لهم إلى جانب آية الله روح الله الخميني، في خطوة كانت أساسية في سقوط حكومة الشاه. وقارن خامنئي هذا التطور بالوضع النووي الحالي. وألقى باللوم على إدارة كارتر بسبب «سوء تقديرها الغريب في ذلك الوقت في تقييم وضع البلاد والشعب»، وشدد على نقطتين: (١) أن الولايات المتحدة لم تتوقف أبداً عن القيام بحسابات خاطئة كبيرة بشأن إيران خلال العقود الأربعية منذ ذلك الحين، و(٢) أن هذه الحسابات الخاطئة لم تقتصر على إدارات الحزب الجمهوري، بل شملت الحزب الديمقراطي أيضاً.

ومن ثم قدّم خامنئي «دليلًا» تاريخياً على استمرارية التعرّض الأمريكي المفترض. وفي إشارة إلى احتجاجات «الحركة الخضراء» التي أعقبت الانتخابات الرئاسية المزورة في إيران عام ٢٠٠٩، قال «كان أحد الأمثلة على مثل هذه الحسابات الخاطئة في الفتنة عام ٢٠٠٩، عندما تخيل الرئيس الديمقراطي الأمريكي (أن يامكانه) إنهاء (الجمهورية الإسلامية) من خلال دعم الفتنة رسميًا». كما قلل من شأن «العقوبات غير المسبوقة الrammingية إلى شل

"إيران" في السنوات الأخيرة، ثم أشار إلى توقعات بتغيير النظام كان جون بولتون قد أدلّ بها في تموز/يوليو ٢٠١٧ قبل أشهر قليلة من تعيينه مستشاراً للأمن القومي في إدارة الرئيس ترامب: "قبل عدة سنوات، قال أحد هؤلاء الأغبياء من الدرجة الأولى «سنحتفل بليلة رأس السنة الجديدة ٢٠١٩ في طهران». وقد أصبح الآن هذا الشخص في مزبلة التاريخ وتم طرد رئيسه من البيت الأبيض بركلات بينما لا تزال الجمهورية الإسلامية تقف بفخر بفضل النعمة الإلهية".

بالإضافة إلى ذلك، نصّ المرشد الأعلى المسؤولين الإيرانيين بـألا يخافوا من "قوة العدو"، مختصاً "أولئك الذين لديهم تقييمات غير واقعية حول قدرات أمريكا" وبعض الدول الأخرى. وفي رأيه، تشير "التطورات الفاضحة الأخيرة" في الولايات المتحدة بوضوح إلى "تراجع مصداقية أمريكا وقوتها ونظامها الاجتماعي".

ومن خلال رفضه القاطع لعودة إيران إلى التزامات «خطة العمل الشاملة المشتركة» قبل أن ترفع الولايات المتحدة العقوبات "بالكامل"، قد يفاجئ خامنئي أولئك المراقبين المتفائلين الذين توقعوا منه أن يرحب باستبدال ترامب بالرئيس بايدن، الذي تعهد سابقاً بالعودة إلى الاتفاق النووي. وكان الرئيس حسن روحاني قد نزع بذور الأمل بتغيير طهران موقفها تجاه واشنطن والبدء بجولة جديدة من المفاوضات، لا سيما بعد تصريحاته في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر حين قال: "إيران ترحب بكل فرصة لرفع العقوبات الأمريكية... نعتقد أن البيئة أصبحت أكثر مناسبة لتوسيع العلاقات والتفاعلات (مع الولايات المتحدة). وكانت المشكلة مع الإدارة المنتهية ولايتها... هي افتقارها إلى المعرفة الضرورية بالسياسات الدولية. (إدارة ترامب) كانت تنفذ بشكل شبه كامل آراء المتشددين في أمريكا والنظام الصهيوني". كما أعرب روحاني عن أمله في أن تعمل إدارة بايدن على تقليل الخلافات بين مواقف البلدين من خلال الاقتراب من الموقف الإيراني.

التداعيات على السياسة الإيرانية والأمريكية

يمكن تفسير قرار خامنئي بوضع شروط مسبقة غير مجده لعودة إيران إلى الامتثال لـ «خطة العمل الشاملة المشتركة» جزئياً إلى تردده في السماح بإحراز تقدّم كبير في العلاقات الثنائية قبل انتهاء ولاية روحاني في آب/أغسطس. وتتماشى طريقة التفكير هذه مع الجهدات التي يبذلها منذ فترة طويلة لإبقاء المؤسسات الديمقراطية في البلاد ضعيفة، وإحكام سيطرته على القادة المنتخبين، وتجنب تجاوز اجتماعي-اقتصادي عربي أوسع نطاقاً يعتبر أنه يمثل التهديد الأكبر لنظامه. وتحقيقاً لهذه الغاية، لطالما أعرب عن عدم رضاه وعدم ثقته بفريق السياسة الخارجية لروحاني بشكل عام ومفاؤضيه النوويين بشكل خاص.

وعلى صعيد السياسة الخارجية، عبر خامنئي مؤخراً عن عدم ثقته بروحاني من خلال إرساله رئيس مجلس النواب محمد باقر قاليباف إلى موسكو كمبعوثه الخاص في وقت سابق من هذا الشهر من أجل تسليم رسالة سرية

إلى الرئيس فلاديمير بوتين. وعلى الرغم من رفض بوتين لقاء قالبياف، إلا أن هذه الخطوة خدمت مع ذلك أحد أهداف خامنئي الرئيسية، وهي تشويه سمعة الرئيس الإيراني الذي ستنتهي ولايته ورئيسها المقرب المحتمل. فروحاني غير مؤهل لولاية أخرى في انتخابات حزيران/يونيو، وإذا خاض قالبياف الانتخابات وفاز، فلا يريد خامنئي أن يصبح رئيساً تنفيذياً قوياً - حتى ولو انتهى المطاف بالمرشد الأعلى نفسه إلى تأييد حملة قالبياف.

وعلى الصعيد النووي، فقد كان خامنئي ناقداً صريحاً لـ«خطة العمل الشاملة المشتركة» منذ اليوم الأول، ملقياً اللوم على معدّيها الأميركيين والإيرانيين على حد سواء. كما أعطى المتشددين في البرلمان وغيره الضوء الأخضر لمواصلة تشويه سجل روحاني النووي والتقليل من شأن إنجازاته، بما في ذلك من خلال محطات الراديو والتلفزيون الحكومية.

ونظراً إلى كل هذه الخطوات، يعتزم المرشد الأعلى على ما يبدو منع روحاني من لعب دور سياسي مهم خلال الفترة المتبقية من ولايته. ويشير هذا الموقف إلى أن طهران لن تنخرط في مفاوضات جادة مع الولايات المتحدة إلى حين تولّي خلف روحاني منصبه وتشكيله فريقاً نووياً جديداً - فريق يكون ولاه الكامل لخامنئي ويكون مصمماً على تنفيذ نوایاه وإرشاداتـه. وبناءً على ذلك، لا ينبغي للمسؤولين الأميركيين أن يضعوا الكثير من الأهمية في التصريحات المتكررة لروحاني ووزير الخارجية محمد جواد ظريف بأن جميع خطواتهم السابقة وتصريحاتهم المتأثرة الأخيرة قد حظيت بموافقة خامنئي مسبقاً. ففي مقابلة مع صحيفة "اعتـمـاد"، على سبيل المثال، قال ظريف إن دوره الشخصي في تحديد السياسة الخارجية لإيران هو "صفـرـ بالـمـائـة". وأوضح الأمر كالتالي: "هـذـاـ هوـ الـوـضـعـ فيـ جـمـيعـ الـبـلـدـاـنـ.ـ فـوـزـاءـ الـخـارـجـيـةـ هـمـ مـنـفـذـوـ السـيـاسـاتـ وـلـيـسـوـ مـنـ يـقـرـرـنـهـاـ...ـ لـقـدـ لـعـبـتـ دـوـرـاـ أـكـبـرـ فيـ صـيـاغـةـ سـيـاسـاتـ خـطـةـ الـعـلـمـ الشـامـلـةـ المـشـتـرـكـةـ وـدـورـ أـقـلـ فيـ السـيـاسـاتـ الإـقـلـيمـيـةـ".ـ كماـ اـدـعـىـ أـنـهـ عـلـىـ غـرـارـ أـيـ دـبـلـوـمـاسـيـ آـخـرـ،ـ يـنـفـذـ فيـ بـعـضـ الـأـحـيـانـ سـيـاسـاتـ لـاـ يـوـافـقـ عـلـيـهاـ شـخـصـيـاـ.

وبغض النظر عن المناورات السياسية المحلية، من المرجح أن يأمل خامنئي أيضاً أن يؤدي إرجاء المفاوضات و/أو الامتثال لـ«خطة العمل الشاملة المشتركة» مع إدارة بايدن إلى زيادة نفوذ طهران، وجعل الغرب أكثر استياءً وقلقاً بشأن التقدم النووي الإيراني، وإثناء المسؤولين الأميركيين عن محاولة إضافة قضايا أخرى إلى أجندـةـ المـحـادـثـاتـ (علىـ سـبـيلـ المـثـالـ،ـ بـرـنـامـجـ الصـوـارـيـخـ).ـ بـعـارـةـ أـخـرـىـ،ـ يـبـدوـ أـنـهـ يـمـهـدـ الـأـرـضـيـةـ بـصـبـرـ عـلـىـ مـسـتـوـيـنـ:ـ اـنـتـظـارـ خـلـفـ روـحـانـيـ المـقـبـلـ لـتـشـكـيلـ فـرـيقـ تـفاـوـضـ أـكـثـرـ تـشـدـدـاـ،ـ وـإـبـقاءـ المـفـاـوـضـيـنـ الـأـمـرـيـكـيـنـ فيـ حـالـةـ توـتـرـ إـلـىـ أـنـ يـصـبـحـواـ أـقـلـ تـطـلـباـ وـأـكـثـرـ اـسـتـعـداـداـ لـتـقـديـمـ تـناـزلـاتـ مـتـسـرـعةـ.

*مهدی خلجي هو زميل "لبيتزكي فاميلي" في معهد واشنطن.

← المرصد الأميركي والسياسات الخارجية

هشام ملحم:

بعد تبرئة ترامب.. الحزب الجمهوري إلى أين؟

موقع فضائية "الحرة" الأمريكية:

زعيم الأقلية الجمهورية في مجلس الشيوخ ميتشل ماكونيل يغادر مبنى الكونغرس بعد محاكمة ترامب الثانية زعيم الأقلية الجمهورية في مجلس الشيوخ ميتشل ماكونيل يغادر مبنى الكونغرس بعد محاكمة ترامب الثانية يواجه الحزب الجمهوري أزمة وجودية، وأزمة هوية في آن معاً، بعد هزيمة الرئيس السابق، دونالد ترامب، في الانتخابات، ما دفعه لتحريض أنصاره على الاجتياح الدموي لمبنى الكابيتول واحتلاله، الأمر الذي أدى إلى إحالته إلى المحاكمة في مجلس الشيوخ.

تبرئة ترامب لم تكن مفاجئة، لا لملايين الأميركيين الذين شاهدوا المحاكمة، ولا لفريق الادعاء الذي قدم أدلة قوية، كان يمكن أن تؤدي إلى تجريمه، لو لا شعبيته العالية نسبياً في أوساط الناخبين الجمهوريين.

الأمر المفاجئ، هو أن سبعة أعضاء جمهوريين من بين خمسين عضواً في مجلس الشيوخ انضموا إلى الديمقراطيين والمستقلين، وشكلوا أثاثية من سبعة وخمسين عضواً صوتوا لتجريم رئيس. وهذه هي المرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة التي يصوت فيها سبعة أعضاء في مجلس الشيوخ لتجريم رئيس ينتهي إلى حزبهم. ولكن بما أن تجريم الرئيس يقتضي موافقة ثلثي الأعضاء المئة، أي سبعة وستين عضواً، أفلت ترامب قانونياً من العقاب، وإن رأى العديد من المراقبين أن مجلس الشيوخ أدانه أخلاقياً، وخاصة بعد خطاب زعيم الأقلية الجمهورية في المجلس السناتور، ميتشل ماكونيل، والذي وجه فيه نقداً لاذعاً لترامب الذي "تخل عن واجبه بشكل مخز للغاية"، مضيفاً أنه "لا يوجد شك، أي شك، بأن الرئيس ترامب، عملياً وأخلاقياً مسؤولة عن استفزاز أحداث ذلك اليوم،" في إشارة إلى السادس من يناير. جمهوريون آخرون عبروا عن مواقف مماثلة تجاه ترامب.

وفور انتهاء المحاكمة بدأت المناوشات بين الجمهوريين في الكونغرس وخارجها، للسيطرة على الحزب بعد خسارة البيت الأبيض ومجلس الكونغرس، وذلك في الوقت الذي يعاني فيه الحزب نزيفاً كبيراً تمثل في انسحاب عشرات الآلاف من الناخبين المسجلين كجمهوريين من الحزب احتجاجاً على اجتياح الكابيتول. في ولاية كاليفورنيا أظهرت الإحصاءات أن أكثر من ٣٢ ألف ناخب جمهوري انسحبوا من حزبهم في أعقاب الاجتياح. ووصل عدد المنسحبين من الحزب الجمهوري في ولاية بنسلفانيا إلى أكثر من ١٢ ألفاً، بينما انسحب أكثر من ١٠

آلاف ناخب في ولاية أريزونا. ووفقا ل لتحقيق أجرته صحيفة نيويورك تايمز، زاد عدد المنسحبين من الحزب الجمهوري في ٢٥ ولاية عن ١٤٠ ألف ناخب.

أن ينسحب بعض الناخبين من حزبهم في أعقاب أي انتخابات رئاسية، فهذا أمر متوقع، وعلى سبيل المثال انسحب حوالي ثمانين ألف ناخب ديموقراطي من حزبهم منذ الشهر الماضي. ولكن الانسحابات من الحزب الجمهوري هذه المرة، وصلت إلى نسب غير معهودة، وعكست عمق الخلافات والاستقطابات التي جلبها ترامب إلى الحزب، منذ وصوله إلى البيت الأبيض، والتي لا تزال تتفاقم حتى بعد هزيمته وإحالته إلى المحاكمة في مجلس الشيوخ مرتين خلال سنة. وهناك محاولات تقوم بها بعض الشخصيات الجمهورية السابقة لتشكيل حزب ثالث، وإن كانت مثل هذه المحاولات في السابق لتغيير ثنائية الحزبين في الولايات المتحدة قد باءت بالفشل.

الأزمة الوجودية التي يواجهها الحزب الجمهوري يعبر عنها محللون وجمهوريون سابقون ومن بينهم المحلل المحافظ والجمهوري السابق، جورج ويل، الذي يقول إن الحزب الجمهوري سيض محل إذا بقي تحت سيطرة ترامب وأنصاره أو ما يسميه "الجناح الآخر". الاصطفافات داخل الحزب الجمهوري منذ خسارة البيت الأبيض ومجلس الكونغرس، وفي أعقاب محاكمة وترنئة ترامب، هي بين التيار الأبرز في الحزب، والذي يمثله ترامب وأنصاره في الكونغرس، وقادته المتحمسة له والتي تضم قوى متعصبة وعنصرية، وتميل إلى تصديق نظريات المؤامرة والتي تؤمن بتحقيق الانتصارات حتى ولو كانت بسبل غير ديموقراطية، كما انعكس ذلك في اجتياح الكابيتول. في المقابل هناك بقايا الحزب الجمهوري التقليدي والذي يضم أعضاء الكونغرس الذين أرادوا التخلص من ترامب من خلال محكمته وتجريمه، تمهيداً لمنعه من ممارسة أي نشاط سياسي في المستقبل (لو تم تجريمه بالفعل)، وهذا التيار لا يزال يحظى بتأييد القوى التي تمول الحزب تقليدياً، أي الشركات وأصحاب الدخل العالي، الذين تحملوا فظاظة ترامب ونرجسيته السافرة على مضض لأنه أقر سياسات ضرائبية خدمت مصالحهم، ولكنهم كانوا يأملون بأن يكون ترامب استثناء لن يبقى حاضراً على المسرح السياسي لوقت طويل. وكان من اللافت أن السناتور الجمهوري ليندسي غراهام، وهو من أبرز المدافعين عن ترامب، انتقد خطاب زعيم الأقلية الجمهورية ماكونيل الذي حمل ترامب مسؤولية اجتياح الكابيتول، وقال غراهام إن خطاب ماكونيل لا يمثل مشاعر الجمهوريين تجاه ترامب، وادعى أن ماكونيل وضع أعباء جديدة على أكتاف المرشحين الجمهوريين في الانتخابات المقبلة، لأن الديمقراطيين سيستخدمون انتقادات ماكونيل في دعاياتهم الانتخابية. أي حزب جمهوري سيخرج منتصراً في هذه المواجهة؟ هذا هو سؤال الهوية الذي لن يجسم في أي وقت قريب.

أكثرية أعضاء مجلس الشيوخ من الجمهوريين الذين برأوا ترامب، فعلوا ذلك لأنهم يخشون من ولاء الناخبين للرئيس السابق، ولقدرته على تعبئة القاعدة الحزبية في الولايات المختلفة لمعاقبة أي سناتور أو نائب يتجرأ على

تحديه. وهذا ما يعنيه الكثير من المراقبين الذين يقولون إن الحزب الجمهوري كان ولا يزال حزب دونالد ترامب، حتى وهو مقيم في منفاه المختار في منتجع مارا لاغو بولاية فلوريدا.

الجمهوريون الذين صوتوا لتجريم ترامب يجمعهم عامل واحد، وهو عدم خوفهم من عقاب الرئيس السابق ولأنهم محصنون ضد انتقامه المتوقع. بعضهم مثل سوزان كولينز وبيل كاسيدي وبين ساس انتخبوا في نوفمبر الماضي، وبالتالي أمامهم ست سنوات في المجلس توفر لهم المناعة الكافية، وبعضهم مثل بات تومي، وريتشارد بير سيتقاعدون بعد سنتين، والسناتور ميت رومني ستنتهي ولايته في ٢٠٢٤. وحدها السناتور ليزا ميركاوسكي ستواجه الناخبين بعد سنتين وهي، مثل السناتور رومني معروفة باستقلاليتها، وبانتقاداتها القديمة لترامب. وتعرض بعض النواب الذين أحالوا ترامب للمحاكمة في مجلس الشيوخ، وأبرزهم ليز تشيني وبعض الشيوخ الذين صوتوا لتجريم ترامب مثل السناتور كاسيدي والسناتور ساس، إلى تأنيب رسمي من المسؤولين الحزبيين في ولاياتهم، ما يعني أنهم قد يواجهون تحديات انتخابية، مثل تشجيع مرشح جمهوري آخر على تحديهم في الانتخابات الحزبية الأولية، أو حرمانهم من التبرعات المالية.

ويرى بعض المحللين، أن سيطرة ترامب على القاعدة الحزبية لن تبقى لوقت طويل، لأسباب عديدة من بينها عدم انضباطه وتقلبه المستمر ومزاجيته السلبية، إضافة إلى أنه يواجه مشاكل مالية من بينها تسديد قروض تزيد عن ٣٤٠ مليون دولار للبنك الألماني في السنتين المقبلتين، في الوقت الذي انحدرت فيه أرباح شركات ترامب وفادقه ومنتجعاته بنسب عالية. ولكن التحديات التي يمكن أن ترغم ترامب على تقليل دوره السياسي، هي التحديات القانونية، التي سيواجهها في ولاية جورجيا، حيث هناك تحقيق جنائي في سلوك ترامب وضغطه على المسئولين المحليين عن إدارة الانتخابات بهدف تعديل نتائجها لمصلحته في محاولة سافرة لتزوير الانتخابات، إضافة إلى تحقيقات في العاصمة واشنطن لمعرفة حقيقة دوره في اجتياح الكابيتول. هذا إضافة إلى تحقيقات متشعبة لمحققين في مدينة نيويورك حول ضرائب ترامب. وكان من اللافت أن السناتور ميشيل ماكونيل أشار إلى أن ترامب لا يزال معرضاً للاحقة القضاء الأميركي كمواطن عادي لا يتمتع بأي حصانة قانونية، وأن المحاكم هي القنوات المناسبة لمحاسبته مؤكداً أن ترامب "لم يفلت من المحاسبة حتى الان".

ما هو واضح في هذه المرحلة السياسية الجديدة، هو أن ترامب سيبقى في المستقبل المنظور قوة لا يستهان بها في الحزب الجمهوري، ولكنه سيواجه تحديات متزايدة من شخصيات جمهورية لا تخشى عقابه، وستتسعى لتفويض نفوذه. وما يمكن قوله بثقة أيضاً في هذا الوقت، هو أن المخاض والاستقطابات الحادة داخل الحزب الجمهوري لن تتوقف في أي وقت قريب.

← مرصد الرؤى و القضايا الدولية

د. خطار أبودياب*: :

التنافس الأميركي – الروسي في الشرق الأوسط في زمن بايدن

بدايات صعبة بين سيدي البيت الأبيض والكرملين

المركز الدولي للجيوبيوليتيك - باريس:

أبدى جو بايدن حرصه، منذ إعلان فوزه بالرئاسة الأميركيّة، على طمأنة قادة العالم، خصوصاً الحلفاء، بأن الولايات المتحدة عائدّة، وسوف تقود العالم مجدّداً بعد الحقبة الترامبية الاستثنائية. لكن طموح الإدارة الجديدة من أجل تقوية القيادة الأميركيّة العالميّة وترميم سمعة الولايات المتحدة، داخلياً وخارجياً، يصطدم بواقع المتغيرات العالميّة في السنوات الأخيرة وصعود الصين وروسيا تحديداً.

إذاء ارتسام التجاذب بين واشنطن وموسكو، سيكون الشرق الأوسط أحد المسارح البارزة للبدايات الصعبة بين سيدي البيت الأبيض والكرملين. وإن نسمع الكثير من الجمجمة أو الضجيج من الجانب الأميركي في ملفات حساسة، يبدو الجانب الروسي مصمماً على التمسك بمكاسبه وربما تعزيزها. ولذا سيحتدم الصراع العالمي على ضفاف الخليج العربي وفي بقاع المشرق وفي سنوات بايدن لن تكون المهمة سهلة في سياق اختبار القوة الأميركي – الروسي.

اتسمت العلاقة بين واشنطن وموسكو باستمرار التوتر خلال الولاية الأميركيّة السابقة، لكن للمفارقة لم تهتز الصّلة الشخصيّة بين دونالد ترامپ وفلاديمير بوتين. ومن اللافت أنّ عهد ترامپ بدأ في ٢٠١٦ مع اتهام روسيا بالتدخل في حرب إلكترونية لصالحه، وانتهى أواخر ٢٠٢٠ مع اعتراف واشنطن باختراق سيراني هائل وأيضاً كانت روسيا موقع الشّك الأول. ومع وصول الإدارة الديمقراطيّة الجديدة، بدأ موسكو حذرة من توجهاتها ومن العودة إلى نهج مؤسستي في العلاقات والأولويّات الأميركيّة. لكن للوهلة الأولى، أعطى بايدن إشارة إيجابية بعد أيام على تمرّكه في البيت الأبيض مع تسهيل توصل البلدين إلى اتفاق حول تمديد معاهدة نيو ستارت حول الأسلحة الإستراتيجية الهجومية. وحيال التساؤل عن السبب وراء اتصال أجراء بايدن مع بوتين، وكان أول اتصال له مع زعيم عالمي، فسر البعض ذلك دليلاً على الاهتمام بالصلة مع موسكو، لكن ضغط عامل الوقت لإنجاز التجديد.

وبرز بعد ذلك التشدّد الأميركي إثر تطورات قضية نافالني التي أخذت تلقّي بثقلها على مجلّ العالقات الروسيّة – الغربيّة. وزادت الأمور تدهوراً بعد مداخلات بايدن وردة فعل موسكو. وكان بايدن

مباشراً ولهجته حازمة عند تطرقه إلى العلاقة مع موسكو خلال أول خطاب دبلوماسي له منذ توليه الرئاسة، إذ أعلن عن عهد جديد في السياسة الخارجية الأميركيّة. وقال بايدن حرفياً إنه أبلغ نظيره الروسي فلاديمير بوتين بأن أيام تراجع الولايات المتحدة في مواجهة ما وصفها بأنها أفعال عدائية من جانب روسيا قد ولت. ولم تتأخر ردة فعل الكرملين الذي وصف التصريحات التي أدلّى بها بايدن بـ”الخطاب العدواني وغير البناء”，مشيراً إلى أنه لن يتهاون مع أي إنذارات أميركية.

ستنعكس هذه الأجواء على الصفيح الساخن للشرق الأوسط الملتهب خصوصاً في الملف الإيراني والنفوذ الروسي في سوريا والملف الليبي والعلاقة مع تركيا ومستقبل الصراع الإسرائيلي - العربي بالإضافة إلى صراعات النفوذ والطاقة من البحر المتوسط إلى البحر الأحمر.

لا يتمسّك الفريق الجديد للسياسة الخارجية في واشنطن بكل ما أنجزه الثنائي ترامب - كوشنير خصوصاً تشريع ضم الجولان والملف الفلسطيني. واللافت أن وزير الخارجية بلينكن يتحدث عن ”السلام“ بين إسرائيل والفلسطينيين بطريقة مختلفة ظلت إسرائيل أنها انتهت بعد ”صفقة القرن“ واتفاقات التطبيع مع دول عربية خليجية وأخرى أفريقية.

التعارض الأهم مع الإرث الترامبي يكمن في الملف الإيراني وكذلك حرب اليمن والموقف من المملكة العربية السعودية، أما حول التطبيع الإسرائيلي مع عدة دول عربية وملفات سوريا والعراق وال Herb ضد الإرهاب ولبيبا ستكون الاستمرارية هي السمة البالغة. حال التموضع الأميركي الجديد المليتبس أو المتعدد بالنسبة للعديد من الأطراف المعنية، تبدو روسيا بوتين واثقة من خياراتها وقدرتها على التكلم مع الجميع وأن تكون صديقاً أو محاوراً لكل الأطراف الرئيسية من إيران إلى إسرائيل وتركيا ومصر والمملكة العربية السعودية والجزائر.

ومما لا شك فيه أن الملفات الخلافية تتزايد عالمياً: الحرب الإلكترونية والسيبرانية بين واشنطن وموسكو وأثر العقوبات الأميركيّة والخلاف حول أوكرانيا وتوسيع حلف شمال الأطلسي وموقف واشنطن ضد خط السيل الشمالي للغاز الروسي نحو ألمانيا، بالإضافة إلى التناغم الصيني - الروسي والملف الكوري الشمالي وأخيراً الموقف من انقلاب ميانمار. إنها حرب باردة جديدة بشكلها تمثل واشنطن طرفاً فيها لمواجهة الصين وروسيا سوياً أو بشكل منفرد. ويضع كل ذلك على المحك مبادئ بايدن المنتمي إلى ما يُعرف بالمدرسة الليبرالية في السياسة الخارجية، التي تعتبر أن التعاون، وليس الصراع، هو الأصل في العلاقات الدوليّة وأهميّة وجود منظمات دوليّة تعمل على حماية السلام والأمن الدوليّين، وتتساعد في مواجهة التحدّيات العالميّة التي لا يمكن لدولة واحدة مواجهتها بنفسها.

عملية في الشرق الأوسط، لن تكون دروب باباً يدين معبدة وسهلة، وأنه ربما يكون أخطأ في تحديد أولوياته. وحسب مصدر أمريكي “كانت هناك صدمة عندما لم يذكر باباً يدين في خطابه الأول الذي القاه في وزارة الخارجية إسرائيل وإيران، في حين انتقد الخليفة المزمنة لبلاده أي المملكة العربية السعودية ودعا إلى إنهاء حربها على اليمن أو فيه، وأعلن قراره عدم بيعها أسلحة وذخائر تتصل بهذه الحرب، وفي الوقت نفسه تمسّكه بمساعدتها للدفاع عن حدودها”. واستغرب مصدر آخر “سبب التركيز على السعودية رغم أنها بدأت عملية تحديث مهمة جداً اجتماعياً واقتصادياً وعن سبب تجاهل ذكر إيران وانتقادها رغم ممارساتها وانتهاكاتها وسجلها في مجال الحريات على أنواعها”.

والأدهى بالنسبة إلى فريق باباً يدين أن الحليف الإستراتيجي الأول للولايات المتحدة في الشرق الأوسط إسرائيل ترى في إيران خطراً مباشراً عليها وتخشى من صفقة جديدة لا تراعي مصالحها وتجعل “الشرق الأوسط بحيرة نووية من دون ضوابط” حسب تعبير خبير أوروبي.

في مقاربة الملف الإيراني تناور موسكو للحفاظ على شراكتها مع طهران دون الوصول إلى تعارض أو صدام مع واشنطن، وهي من خلال توثيق علاقاتها بالدول العربية في الخليج توسيع رقعة علاقاتها وتنافس الهيمنة الأمريكية التي سادت منذ سبعينيات القرن الماضي. وفي الملف السوري، يبقى الاختراق الروسي بحاجة لوفاق مع واشنطن لمنحه إكسير الدوام. وفي الملفين السوري والليبي كما ملف شرق المتوسط ستكون العلاقة الروسية – التركية تحت مجهر إدارة باباً يدين. وكل ذلك سيزيد من التشابك في ملفات الشرق الأوسط التي يمكن أن تتعقد من دون استئناف الحوار الروسي – الأميركي والمساومة بين الجانبيين.

اعتبر باباً يدين أن “روسيا مصممة على إلحاقي الأذى بالولايات المتحدة وديمقراطيتها”， ومن الواضح أن قدرة روسيا على إيهاد الغرب تفوق قدرتها على منافسته (على عكس قدرة الصين). وينطبق ذلك على الشرق الأوسط حيث سيكون التنافس الحقيقي بين الولايات المتحدة والصين.

تبعد المبارزة الأمريكية – الروسية واضحة حول منظومة القيم وأساليب العمل وتناقض المصالح على أكثر من مسرح، ويبدو أن إدارة باباً يدين لا تطبق أسلوب إدارة أوباما في أول عهده حينما سعى لإعادة ترتيب العلاقة مع روسيا، بل تشبه أكثر نهج إدارتي بوش الابن وكلينتون في محاولة منع روسيا من العودة بقوة إلى المسرح الدولي، أما موسكو فلا ترغب إطلاقاً بالمساومة وتصر على تطبيع ممكّن للعلاقات الثنائية بناء على الاحترام المتبادل وتوافق المصالح في عالم أكثر اضطراباً.

*أستاذ العلوم السياسية، المركز الدولي للجيوبوليتيك - باريس

علا الدين أبو زينة: من التهديد النووي إلى الوبائي..!

صحيفة (الغد) الأردنية :

حتى وقت قريب، كان التهديد النووي هو الشبح المرعب الذي يخيم على أفق البشرية. ويتراوح التهديد النووي بين تدمير منطقة بقنبة تكتيكية صغيرة، وتدمير العالم كله والإيدان ب نهايته عن طريق تبادل نووي كبير بين القوى الكبرى المالكة لهذه الأسلحة.

ولكن، مع أن استخدام سلاح نووي، أو حتى بدء حرب نووية شاملة يقع على بعد «كبسة زر» من أصابع الأشخاص المخولين، فقد وضعت آليات الانتشار النووي صيغة «الردع المتبادل» التي ضمنت تحديد السهولة التي اتخذ بها الأميركيان قرار ضرب هيروشيما ونفازاكي بلا خوف من رد انتقامي متناسب.

من المؤكد أن خطر الأسلحة النووية، التي يغلب أن قوى الهيمنة لن تتخلى عنها أبداً، يظل رهناً بعوامل التقدير الخاطئ والأهواء والاجتهادات البشرية. لكنَّ وجود العنصر البشري و متعلقاته من الضوابط القانونية والأخلاقية والحسابات العملية للربح والخسارة، يجعل طبيعة التهديد النووي مختلفة عن التهديد الوبائي، الذي يفترض أن تحكم بإطلاقه قوى الطبيعة العصبية على الضبط والتنبؤ، والحكومة بمعادلاتها الخاصة.

لكنَّ البشر الشريرين استولوا حتى على صلاحيات الطبيعة، واستخدموا الأوبئة كسلاح في ما يُسمى «الحرب الجرثومية». وكما هو معروف، روَّضت المختبرات العسكرية أنواعاً من الجراثيم وحبستها وعيثت بجينوماتها وعباتها بحيث تستطيع إطلاقها على «العدو» وإصابته بأضرار متدرجة، من الشلل المؤقت إلى القتل الحتمي.

ومن أبرز الأمثلة استخدام الأميركيان الحرب الجرثومية في الإبادة الجماعية للسكان الأصليين (الهنود الحمر). وتروي الوثائق أن الأميركيان استخدمو البطانيات الملوثة بجراثيم الجدرى، مثلاً، وأهدوا بها الموت للسكان الأصليين في شكل الود وحسن النية. كما استخدمو أيضاً جراثيم الطاعون، والحسبة، والإإنفلونزا والسل، والديفيتيريا والتيفوس والكولييرا لإبادة أصحاب الأرض، كما تفيد الأدبيات.

الآن، وضع وباء فيروس كورونا المستجد البشرية مباشرة أمام التهديد الوبائي واسع النطاق. ويشير المراقبون إلى ما نشهده الآن من المرض والموت والعزل وشل العالم على أنه جرس إنذار وعينة تمثيلية فقط لما يمكن أن تصنعه الأوبئة، ويفكرون أن أوبئة أفدح تستجتمع العزم.

وفي الحقيقة، تغيري واقعية هذه العينة والنتائج التي أسفرت بتأمل سيناريوهات تستخدم فيها القوى الجشعة الشريرة الأوبئة مرة أخرى كوسيلة للتغيير موازين القوة، مع إمكانية التحصل من المسؤولية.

في قصة «كورونا» اتهم الأميركيان مباشرةً الصين بتصنيع—أو حتى تصدير—فيروس كورونا، أو التسبب على الأقل بانفلاته بسبب الإهمال. وبحساب تعافي الصين السريع نسبياً ونمو اقتصادها في مقابل تعثر الغرب، وعلى رأسه أميركا، ومعاناته على مختلف الصعد، أصبحت «نظيرية المؤامرة» ترتاد أراضي جديدة. ويذهب التفكير كما يلي:

بالبناء على قصة فيروس كورونا المستجد، ماذا لو صنعت الصين (ليس الصين بالضرورة) فيروساً له تأثيرات محسوبة، ثم نشرته بعد تأمين الترافق لشعبها؟ بل وربما تعمد، لذر الرماد في العيون، إلى ترك المرض ينتشر في أراضيها وتضحي ببضعة آلاف من المواطنين، ثم تحتويه وتعاود عملها الاقتصادي بينما الآخرون يعانون، فتقصر بذلك طريقها إلى الأسبقية العالمية؟

بالنظر إلى التجربة البشرية مع القنابل النووية، وال الحرب الجرثومية، والمذابح الجماعية والاستعمارات والحروب المدمرة، يصعب استدعاء الأخلاق والضمير والإنسانية كصمامات أمان قد تحمي الناس من تفكير على هذا المستوى من الإجرام والشر.

بطبيعة الحال، سوف يميل المرء إلى استبعاد هذه السيناريوهات ل بشاعتتها التي تفوق التصور. ويميل أكثرنا إلى افتراض أن أي تصورات من هذه النوع تنمي إلى الخيال المريض والمهووس بالمؤامرة، لأن خلاف ذلك يعني فقدان آخر ما تبقى من الإيمان بالإنسانية وجذور العيش والتناسل والعمل والثقة بالأخرين.

ولذلك، يُفضل افتراض أن الطبيعة تُريد أن تسمع وتذكر البشر بأنها هي المعنية بمسألة التوازن الطبيعي، ولذلك تحفظ فرصة الفيروسات في الوجود، فتسمح لفيروس مهدد متطفل على حيوان بالقفز إلى الإنسان.

مع ذلك، يصعب أيضاً استبعاد «تخيل» أن يستفيد أحد من «التمرين» الواقعي الذي أشركنا كلنا فيه وباء كورونا المستجد.

ففي نهاية المطاف، لم يكن البشر خيريين بحيث يعدمو الأسلحة النووية بعد بشاعة هiroshima وNagasaki—بل دفع ذلك التمرين الجميع إلى محاولة امتلاكها. وليس هناك ما يمنع، من حيث المبدأ، من تصور «ترسانات فيروسية» مبدؤها ضمان التخلص من المسؤولية وإلقاء اللوم على الطبيعة. يبدو تخيل الخطر على الأقل، واقعياً.

د. السيد ولد أباه:

الرئيس في قفص الاتهام

صحيفة (الاتحاد) الاماراتية :

في ما وراء النقاش القانوني والسياسي حول محاكمة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب الramy إلـى عزـلـه بعد خروـجه عملـياً من السـلـطة منذ ثـلـاثـة أـسـابـيع، ظـهـرـ نقـاشـ فـكـريـ أـخـلاـقـيـ حول حدود ودلالة حصانة رئيس السلطة التنفيذية وأثرها على سلوكه السياسي.

ليس الموضوع خاصاً بالولايات المتحدة، ففي فرنسا يحاكم اليوم رئيس سابق هو نيكولا ساركوزي، بعد إدانة الرئيس الراحل جاك شيراك من قبل، إثر خروجه من السلطة، في حين يتعرض رئيساً حكومة سابقين للمساءلة (ادوارد بالاديروفرانسوا فيون) في تهم يغلب جانبها الأخلاقي على طابعها القانوني.

وفي بلدان غير غربية، نلاحظ السيناريو نفسه، نشير من بينها إلى حالة الرئيس الموريتاني السابق محمد ولد عبد العزيز الذي تجري متابعته في اتهامات مالية ترجع لفترة حكمه، بما جر نقاشاً قانونياً حول شرعية مساعلته من منظور الحصانة التي يخولها له الدستور في فترة رئاسته، مع بروز شبه إجماع على أن هذه الحصانة محصورة في الصلاحيات الممنوحة له خلال توليه المسؤولية.

وبغض النظر عن حالات كثيرة مماثلة عرفها عالمنا العربي في فترات تغير أنظمة الحكم حيث تلتبس غالباً الحسابات السياسية بالملفات القانونية، فإن السؤال المطروح يظل دوماً هو: ما هي الاعتبارات الأخلاقية المحددة للمساءلة القانونية لرؤساء الدول والحكومات بعد انتهاء فترات حكمهم؟

طرح هذا السؤال الفيلسوف الأميركي «مايكل بلانك» في تعليقه على محاكمة الكونغرس الحالية للرئيس السابق دونالد ترامب، مبيناً أن معايير المساءلة القانونية تتمحور حول ثلاثة أهداف هي: العقوبة الرادعة التي تمنع تكرار الجريمة والتجاوزات، وتعويض المجتمع عن الخلل الذي مس نظامه وحقوقه، وتحديد الحواجز الأخلاقية الموضوعية التي لا يجوز للحاكم في نظام ديمقراطي تحطيمها.

وبخصوص حالة ترامب الحالية، لا يستهدف مطلب الإدانة بالتنحية الردع الاستباقي أو التعويض الإلزامي وإنما العقوبة الأخلاقية التي تدخل في صلب المقاربة القيمية للقيادة السياسية. إن بلانك يثير هنا النقاش الفلسفـي التقليدي حول خطوط التمايز بين المخالفة الأخلاقية والجريمة القانونية، من حيث كون النظام القانوني لا يتدخل في اعتبارات الفضيلة والضمير التي هي خلفية الفعل الأخلاقي وإنما يتركز حول المحددات الصورية للحقوق والالتزامات بما لها من أثر على تماسك المجتمع وتوازنه العادل.

وليس من شأننا حسم النقاش حول المصادر الأخلاقية للنظم القانونية، وهو موضوع أثار جدلاً واسعاً بين فلاسفة القانون الذين توزعوا إلى اتجاهات ثلاثة: تأسيس الضوابط القانونية على معايير الحق الطبيعي التي هي معايير أخلاقية كونية، واعتماد مقاربة وضعية ذاتية للقوانين ضمن محددات العقل القانوني المستقل، وربط المدونات القانونية بالمرجعية السيادية الأخلاقية للدول دون سقف أخلاقي أو عقلي سابق.

وإذا كان قد أصبح من البداهة اليوم أن القوانين انفصلت عملياً عن الشرائع الدينية والفلسفات الأخلاقية وأصبحت تبني شرعيتها على المرجعية السيادية العمومية، فإنه من الجلي أنها لم تخلص من خلفياتها الأخلاقية بما يظهر جلياً في ظاهرتين أساسيتين هما الجدل حول نظام الأولوية بين مدونة حقوق الإنسان الكونية المؤسسة على الأخلاقيات الطبيعية والقوانين السيادية للدول، والجدل الذي ولدته الثورة التقنية الراهنة حول مقتضيات حماية الكرامة الإنسانية في مواجهة حرکية تداخل الطبيعي والإنساني في الاكتشافات العلمية الجديدة.

وبالرجوع إلى محاكمات الرؤساء السابقين، يطرح الموضوع الأخلاقي هنا في بعدين أساسيين، هما من جهة مركزية الوظيفة الرئاسية في النظام المؤسسي للدولة بما يخولها الرمزية الأخلاقية السامية التي تجمع بين القوة التنفيذية الحاسمة والتعالي عن المسائلة إلا في حدود قصوى استثنائية، ومن جهة أخرى حقوق ومصالح المجتمع التي تظل في أي منظومة ديمقراطية هي المرجعية الأساسية للحكم وللسلطنة التفويضية المؤقتة للرئيس المنتخب.

ومن هنا نلاحظ كيف أن غالبية الاتهامات الموجهة للرؤساء السابقين تدور حول الاعتبارات الأخلاقية وليس الجرائم القانونية بالمعنى التقني المألوف، والتي يحاسب عليها المسؤولون التنفيذيون من الدرجات الدنيا. إلا أن الحصانة الممنوحة للرؤساء لا يمكنها أن تكون درعاً يحميهم من المتابعة القانونية في حال تجاوزهم للخطوط الحمراء الأخلاقية التي تتطلبها المسؤولية الرمزية والمعنوية لمقامهم القيادي.

ومن المؤكد أن المحاكمة الحالية للرئيس الأميركي السابق ترامب لن تفضي إلى أي نتيجة، ولن تقلص حجم شعبيته في وسطه الحزبي، ولعلها لن تكون أكثر من مناورة سياسية غير مجده.. إلا أنها تعبر عن الجدل الأخلاقي والقانوني المطروح بخصوص أزمة المؤسسات الدستورية في الديمقراطيات الغربية وأثرها على طبيعة الشرعية السياسية القائمة.

**الموقف الوبائي اليومي لجائحة كورونا المستجد
في العراق 15 شباط 2021**

47129	عدد الفحوصات المختبرية ليوم 15 شباط
6278144	عدد الفحوصات المختبرية الكلية
الوفيات	الاصابات الجديدة
3	بغداد الكرخ
1	كربلاء
1	النجف الاشرف
1	بغداد الرصافة
	البصرة
	واسط
	بابل
	ذي قار
	الديوانية
	ميسان
	كركوك
	ديالى
	واسط
	البصرة
	ميسان
	بابل
	الديوانية
	الأنبار
	المثنى
	صلاح الدين
6	المجموع
673	بغداد الكرخ
387	كربلاء
267	النجف الاشرف
224	بغداد الرصافة
204	البصرة
187	واسط
185	بابل
185	ذي قار
164	الديوانية
61	ميسان
50	كركوك
36	ديالى
34	مدينة الطب
31	صلاح الدين
30	أربيل
25	دهوك
22	المثنى
17	السليمانية
12	الأنبار
4	نينوى
2798	المجموع
372	بغداد الكرخ
134	كربلاء
113	بغداد الرصافة
57	البصرة
54	النجف الاشرف
53	أربيل
43	الديوانية
41	كركوك
37	ذي قار
35	ديالى
31	نينوى
27	السليمانية
25	دهوك
22	بابل
19	مدينة الطب
19	واسط
16	صلاح الدين
9	الأنبار
7	المثنى
5	ميسان
1119	المجموع

(94.1%) 608178	عدد حالات الشفاء الكلي
646650	عدد حالات الإصابات الكلية
25287	عدد الحالات التي تحت العلاج
284	عدد الحالات الراقدة في العناية المركزية
13185	عدد حالات الوفيات الكلية